



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية
تصدر عن وزارة
الاقتصاد

العدد 29
2018
أبريل



عام زايد..

الوفاء والعرفان لقائد
استثنائي بنى أمة
وأعلى مجدها

المسرعات الحكومية
تعزز قيادة وتميز
الإمارات عالمياً

الابتكار في الإمارات
ثقافة وأسلوب عمل



اقتصاد الإمارات

للتواصل والاقتراحات : communication@economy.ae

هيئة التحرير بوزارة الاقتصاد

المشرف العام : انتصار الفلاسي
مدير التحرير : عماد العلي
مشرف القسم الانكليزي : لبنى صلاح الدين
التنسيق : محمد إبراهيم
التوزيع : صلاح العبري
التصوير : محمد شافي
التصميم والإخراج الفني : DESIGN

مكاتب وزارة الإقتصاد

الإمارة	الهاتف	الفاكس
أبوظبي	02 613 1111	02 626 0000
دبي	04 314 1555	04 358 1811
الشارقة	06 528 1222	06 528 5333
عجمان	06 747 1333	06 754 7979
رأس الخيمة	07 227 8000	07 228 0099
ام القيوين	06 766 4426	06 766 4426
الفجيرة	09 223 3330	09 222 0041
مدينة العين	03 765 5268	03 766 4880

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن
وزارة الاقتصاد

العدد 29

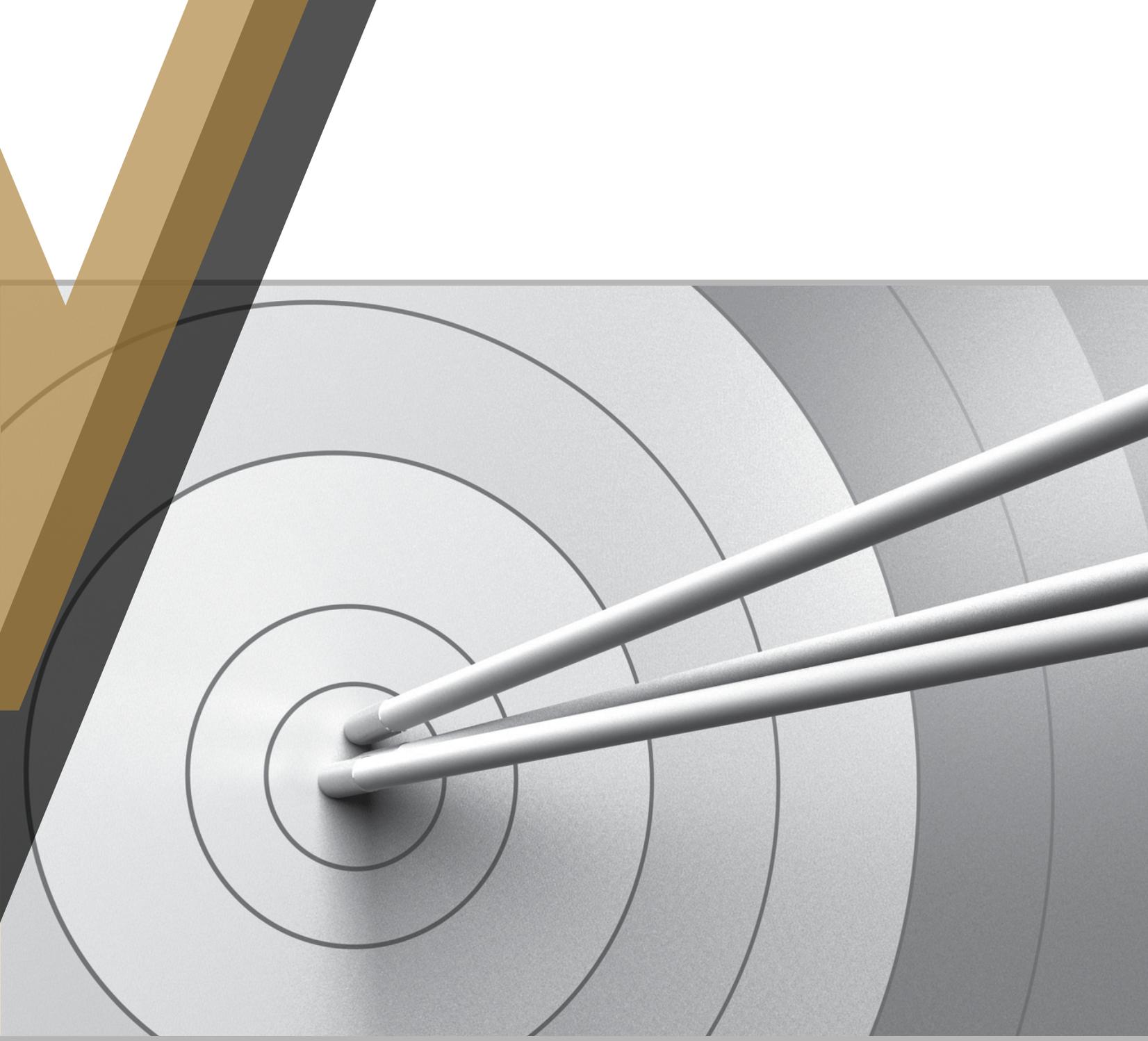
2018

أبريل



المحتويات

رسالة الوزير عام القائد المؤسس	8
عام زايد الوفاء والعرفان لقائد استثنائي بنى أمة وأعلى مجدها	10
ابتكار الابتكار في الإمارات ثقافة و أسلوب عمل	16
ابتكار 10 مبادرات لـ "الاقتصاد" تفاعلا مع شهر الابتكار	20
الذكاء الاصطناعي الإمارات تختار الذكاء الاصطناعي طريقا نحو المستقبل	24
استثمار الشاركة وجهة جاذبة ومفضلة للشركات الاستثمارية	32
المسؤولية المجتمعية تحفيز المسؤولية المجتمعية يزيد الانتاجية ويعزز الاستدامة	40
مُسَرَّعات حكومية المُسَرَّعات الحكومية تعزز ريادة وتميز الإمارات عالميا	44
الأنشطة والفعاليات	50



الرؤية الرسالة القيم

الرؤية

اقتصاد تنافسي عالمي ومتنوع
وبقيادة كفاءات وطنية تتميز
بالمعرفة.

الرسالة

تنمية الاقتصاد الوطني و
تهيئة بيئة مشجعة لممارسة
الأعمال الاقتصادية بما يساهم
في تحقيق التنمية المتوازنة
والمستدامة للدولة عبر سن
وتحديث التشريعات الاقتصادية
وسياسات التجارة الخارجية
وتنمية الصناعات والصادرات

الوطنية وتطوير وتشجيع
الاستثمار وتنظيم المنافسة
وقطاع المشاريع الصغيرة
والمتوسطة وحماية حقوق
المستهلك والملكية الفكرية
وتنوع الأنشطة الاقتصادية
بقيادة كفاءات وطنية وفقا
لمعايير الإبداع والتميز العالمية
واقترادات المعرفة.

القيم

الشفافية، احترام الحقوق،
التميز، روح الفريق، المشاركة
والابتكار.



المهندس
سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد

عام القائد المؤسس

والشعبي، وفي الوقت نفسه، هو حضور يحاول أن يكون بقدر ما قدم زايد الخير، طيب الله ثراه، لشعبه وأمته.

ان عام زايد، بهذا المعنى، وبكل المعاني، فرصة جديدة لترجمة لغة الحب والفخر والاعتداد إلى لغة الأمل والعمل والإتقان، وكما كان الشيخ زايد يتعامل مع الزمن وإدارة الوقت، فعلينا تمثّل هذا الدرس بعد وعيه، ولزمن الإمارات معناه الخصوصي، فلا بد من البناء اليومي على ما هو مؤسس وقائم.

و عبر عام زايد نقرب أكثر من استحقاقات الإمارات المقبلة، خصوصا /الإمارات 2021/، و/أبوظبي 2030/، و/الإمارات 2071/، نعمل معا مسترشدين بإرث والدنا ورائدنا زايد الخير، طيب الله ثراه، ونهج قائدنا الفذ صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله.

شعب الإمارات. هذه حقيقة مطلقة ومبدأ أول، لكن عام زايد الذي نحتفل به مع إطلالة مئوية زايد، يضع حضور والدنا وقائدنا وحكيم العرب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في حياتنا وفي حياة الإمارات، في سياقات جديدة و معاني سامية راقية.

ان حب زايد في القلوب والعقول والوجدان الجمعي قبل عام زايد و خلاله ومن بعده، وأما ما يكنه شعب الإمارات لزايد، مترتبا على معرفته ومعروفه، فأمر بديهي، وهو محل إجماع يشارك فيه أهل الإمارات والعرب جميعا، و حضور الشيخ زايد، الأب والباقي والزعيم والرمز، في عام زايد الذي بدأ مطلع العام الجاري، هو حضور مضاعف، بالتأكيد، أضعافا مضاعفة، لجهة التناول والبحث والاحتفاء الرسمي

العام الجاري 2018 له خصوصية مميزة، فهو عام زايد الخير وتلك بشرى خير أن يكون هذا العام عام القائد المؤسس بذكرى مرور مائة عام على ميلاد صانع معجزة الإمارات وشعلة النور ورائد التنوير الذي حقق الأحلام وبنى وشيّد وأقام صروح المجد.

و بـ"عام زايد" دخلت الإمارات عاما جديداً هو الأعلى والأكثر دلالة وترسيخاً لنهجها الخالد بالوفاء لمؤسس الدولة وباني نهضتها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه"، عام تهفو إليه القلوب منذ أن وجه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله"، بتسمية العام 2018 باسم "عام زايد" عرفاناً ووفاء لزعيم تاريخي أسس أجمل الأوطان وصنع أعظم تاريخ.

ان زايد الخير، عمرا ووجها وتأثيرا، حاضر في كل أيام الوطن، وفي كل أيامنا، نحن



100

المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه.

الرسالة

إحياء ذكرى المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، وتعريف الأجيال القادمة بإرثه العريق وتشجيعهم على تحقيق رؤيته للازدهار والتسامح والسلام، والاستلهام من قيمه وإنجازاته بوصفه قائداً عالمياً.

اللجنة الوطنية العليا لعام زايد

و شكلت برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس الوزراء وزير شؤون الرئاسة وعضوية عدد من الوزراء وممثلين عن جهات حكومية واتحادية، اللجنة الوطنية العليا لعام زايد التي تعتبر المحرك الرئيس لمبادرة عام زايد.

ويأتي دور اللجنة في تقديم التوجيهات الاستراتيجية لمكتب المؤسس واللجان المحلية، بالإضافة إلى اعتماد وتبني المبادرات الاستراتيجية ومتابعتها خلال العام.

و سيشهد عام 2018 عدداً من الفعاليات والمبادرات الاستراتيجية التي ستقام في دولة الإمارات وعلى المستوى الدولي، والتي تحتفي بالمغفور له بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن

عام زايد ..

الوفاء والعرفان لقائد استثنائي بنه أمة وأعلى مجدها

الأهداف

يهدف إعلان عام 2018 "عام زايد" إلى تعزيز مكانة المغفور له بوصفه رمزاً للوطنية وحب الوطن وتخليد إرثه عبر مشروعات ومبادرات مستقبلية تتوافق مع رؤيته وقيمه. وتعزيز التوعية لدى الجمهور في كل أنحاء العالم بمسيرته ومنجزاته. إضافة إلى تخليد مبادئه وقيمه طيب الله ثراه كمثال لواحد من أعظم الشخصيات القيادية في العالم وأكثرها إلهاماً، وتخليد إرثه بمبادرات مستقبلية تتوافق مع قيمه ورؤيته.

الرؤية

الاحتفاء على مدار عام 2018 بحياة وإرث وقيم مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة

في كل قلب له ذكرى ستبقى خالدة للأبد، فهو القائد الإنسان الذي لم يدخر جهداً لدعم شعبه وبناء دولته، هو الوالد والمؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، واحتفاءً بالذكرى المئوية لميلاد المغفور له الوالد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الوالد المؤسس لدولة الإمارات، الذي توفي في عام 2004. أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، أن عام 2018 في دولة الإمارات العربية المتحدة سيحمل شعار «عام زايد»، ليكون مناسبة وطنية تقام للاحتفاء بالقائد المؤسس، لإبراز دور المغفور له بإذن الله، في تأسيس وبناء دولة الإمارات، إلى جانب إنجازاته المحلية والعالمية.



إن الثروة الحقيقية هي العمل الجاد المخلص الذي يفيد الإنسان ومجتمعه، وأن العمل هو الخالد والباقي، وهو الأساس في قيمة الإنسان والدولة

الوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

دعوة لمواصلة العطاء

وجاء «عام زايد»، ليوثق تاريخاً استثنائياً مضيئاً وحاشداً، بسجل إنجازات حافل بعطايا، ومكرم، ووقفات، ومواقف راحل غال على قلوب وأفكار وعقول الجميع، فبدأ من اليوم وعلى مدار الشهور الأثنى عشر المقبلة، تتكثف الذكرى الحية أبداً لزايد الخير طيب الله ثراه، بمناسبة مرور مئة عام على ميلاده. 2018 عام سيكون مختلفاً في زواياه وجوانبه المتنوعة، حيث سيحمل في طياته تأكيداً متجدداً لاعتراف جمعي، ضمنى، وعلني بدور المغفور له بإذن الله تعالى الأب الكبير المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، في بناء إمارات العزة، والكرامة، والشموخ، والرفعة، والأعراف، والعادات والتقاليد، والقيم، والمبادئ الأصيلة.

عالمية تتمتع بمقومات الدول المتقدمة، وما زالت ترسم المستقبل المشرق للأجيال الحالية والقادمة.

سيكون عام 2018 أعلى الأعوام على قلوب الجميع بمعانيه الطيبة التي سيكون عنوانها "زايد الخير"، سيفخر الجميع بعام يحمل اسم القائد الوالد المؤسس الذي صنع التاريخ، وغرس الخير والتسامح والطيبة والعدل، لتستكمل القيادة الحكيمة من بعده مسيرة المجد ومشوار النجاح والتميز لرفعة الوطن وازدهاره.

سيذكر "عام زايد" بالإنجازات والمبادرات والفعاليات التي تجسد سيرة رجل سطر تاريخاً حافلاً بالإنجازات، وأسس دولة أصبحت تنافس عالمياً.

سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه - وقيمه التي جسدها طوال سنوات حياته.

وبتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله"، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الشعار الرسمي لمبادرة "عام زايد"، ليجسد السمات الاستثنائية التي جسدت شخصية المغفور له بإذن الله الشيخ زايد، كالحكمة والاحترام وبناء الإنسان والاستدامة.

ويعكس الشعار المبتكر الشخصية القيادية للمغفور له الشيخ زايد باعتباره رمزاً شامخاً للوطن، إذ وضع الركائز التي مكنت الدولة من النمو والتطور، واستطاع أن يُرسي نموذجاً فريداً في المنطقة، جعل من الإمارات وجهة

تشهدها الدولة على المستويات كافة، وهو رمز الحكمة والخير والعتاء، في الإمارات والخليج، وعلى المستويين العربي والدولي، واعتبر سموه أن «عام زايد» سيكون عاماً يستشعر فيه الوطن مآثر زايد وإرثه العظيم، ليعايش أبنائه حبة مفعمة بالخير والعتاء، ستظل محفورة في وجدانهم، قائلاً: «عام زايد عام يحافظ فيه الوطن على إرث زايد،

عام 2018، للاحتفاء بالقائد وإبراز دوره في تأسيس الدولة، ووضع وترسيخ أسس نهضتها الحديثة، وإنجازاتها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، فضلاً عن تخليد شخصية الراحل الكبير، ومبادئه وقيمه عالمياً كمثال لواحد من أعظم الشخصيات القيادية في العالم، ومن أكثرها إلهاماً في صبره وحكمته ورويته، وأيضاً لتعزيز مكانته بوصفه رمزاً

عام سيسرد ويسترجع الجميع فيه مآثر الراحل الكبير، حكيم العرب، الذي قامت على سواعده دولة يتحاكى بها القاصي والداني في كل ما يعمها من رقي، وتميز، وتحديث، وتطوير، وتحضر، وصل إلى حد التخطيط للوصول إلى الفضاء الخارجي، وقهر المستحيل، وكسر حاجز الصعب، والتواصل مع ما اكتنفته الغموض طويلاً، وفك طلاسم مازالت تقف دول



ويعيش أبناء الوطن قيم زايد، ونعمل معاً وفق رؤية زايد».

للوطنية وحب الوطن، وتخليد إرثه رحمه الله عبر مشروعات ومبادرات مستقبلية تتوافق مع رؤيته وقيمه.

كثيرة أمامها عاجزة، رغم ما ترفل فيه من تقدم، فيوم قال زايد «الحاضر الذي نعيشه الآن على هذه الأرض الطيبة هو انتصار على الماضي، وقسوة ظروفه» وكانت مقولته تلك ترجمة حقيقية لواقع معاش، ومسيرة عمل متميزة علت فيها مكانة الإمارات إلى عنان سماء التقدم، والفخر.

مسيرة وسيرة حافلة

وحين التحدث عن «عام زايد» لابد أن نستذكر السيرة الذاتية للراحل الكبير، فهو الشيخ زايد بن سلطان بن زايد بن خليفة بن شخبوط بن نياح بن عيسى بن نهيان آل نهيان الفلاحي، ولد يوم 6 مايو 1918 بإمارات الساحل المتصالح، ولد في الجزيرة المطلة على الخليج

وفي ذلك جاء تأكيد صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، أن اختيار عام 2018 ليكون «عام زايد» يجسد المكانة الاستثنائية والفريدة التي يمثلها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، لدى كل إماراتي، كونه القائد المؤسس لدولة الاتحاد، وواضع أسس النهضة العصرية التي

مكانة استثنائية

«عام زايد» عنوان أعلنه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله،



العربي «أبوظبي» والتي أطلق عليها هذا الاسم كما تقول أغلب الروايات بسبب كثرة الظباء فيها، فيما لم يولد وفي فمه ملعقة من ذهب، ولم يتعود جسده ملمس ونعومة الحرير، حيث فتح زايد عينيه على قومه، وقد نالت منهم سنوات الحرمان والقهر، وبدأت شخصيته كزعيم تتكون وسط هذا المجتمع الذي حرم من كل شيء إلا الكرامة والإباء، وكان طفلاً صغيراً يمرح ويركض في رحاب قصر الحصن مقر الحكم في أبوظبي الذي بناه الشيخ شخبوط الأول عام 1793 بعد انتقاله إلى أبوظبي من ليوا، وولد فيه الشيخ زايد بن سلطان الثاني وعاش فيه طفولته وشبابه.

توفي الشيخ سلطان بن زايد سنة 1926 وابنه زايد في مرحلة الصبا وانتقل من مرحلة مبكرة من شبابه إلى العين التي تولى حكمها في ما بعد.

الخلافات الناشئة بين الأطراف المختلفين فيما بينهم، وأيقن بحكمته المعروفة أن صراع البقاء سيبقى هاجس جميع القبائل، وأن النزاعات الناجمة عن ذلك لن تنتهي حتى يتغير المحيط والوضع العام، ولع نجمه إبان المحادثات الخاصة بحل النزاع حول منطقة البريمي الحدودية فنظر إليه الناس باحترام وإعجاب شديدين.

حكم العين

تولى الشيخ زايد حكم العين عام 1946 ولم تكن ندرة الماء والمال وقلة الإمكانيات حجر عثرة أمام تطوير مدينة العين، فوضع خطة دقيقة لاستثمار إمكانات المدينة وعمل بدأب على تحقيق تلك الخطة، ولم يكن بينه وبين شعبه حجاب فهم جميعاً يستطيعون الذهاب

الإمارات بين الدول الأسرع تقدماً من حيث الازدهار الاقتصادي على مستوى العالم

د

من عيون الشعر العربي كأشعار المتنبي، وأبي تمام، ونظم الشعر النبطي، وألم بقيم البادية وأعرافها، واكتسب المهارات الحياتية المطلوبة في مجتمعه كالصيد والفروسية والرماية.

وبمرور الوقت انعكست نشأة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عليه لتشكل منه شخصية مرموقة تتسم بالانفتاح وسعة الصدر وبنفاذ البصيرة وطول البال، وتطغى عليه الحكمة، وعمل زايد بكل جهد فجمع في شخصيته كل صفات القيادة وأدرك قواعد لعبة التوازنات القبلية، وأصول حل

شخصية مرموقة

وتلقى الشيخ زايد العلم على يد عبد الله بن غانم لمدة عامين، ثم سعى في مرحلة الصبا والشباب إلى المزيد من التحصيل العلمي بجهده الخاص، فحفظ ما تيسر من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، ومعرفة قواعد الشريعة الإسلامية وسيرة النبي المصطفى، وفي السنوات المبكرة من حياة زايد كانت سورة الفاتحة هي أول ما تنامى إلى سمعه، حتى بدأ يردد آيات سورة الفاتحة كما يتلقنها تماماً، ثم يحفظها عن ظهر قلب على ضوء مصباح خافت يشتعل بزيت الزيتون، وشيئاً فشيئاً تدرج مع الآيات والسور، وأصبح له باستظهار آيات القرآن وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام ولع شديد، كما فهم وحفظ نماذج



رسمياً في 11 فبراير/ شباط عام 1972، حيث عندما أعلن البريطانيون رغبتهم في الانسحاب من منطقة الخليج بعد 150 عاماً من السيطرة التامة، اغتتم زايد الفرصة ليرسم بحكمته وذكائه المستقبل السياسي للمنطقة، فأقنع الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي حينها بالانضمام إليه في بناء دولة اتحادية من تسع إمارات هي أبوظبي، ودبي، وعجمان، والفجيرة، ورأس الخيمة، والشارقة، وأم القيوين، إضافة إلى البحرين، وقطر اللتين فضلنا العمل للحصول على استقلال كامل ما دفع زايد إلى مضاعفة جهوده لإقامة الاتحاد مع الإمارات المتبقية.

نهضة شاملة

كثف الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان جهود البناء بعد قيام الاتحاد ورفع من وتيرة العمل

على تسلمه الحكم حتى أعلن زايد عن إقامة حكومة رسمية ذات إدارات ودوائر، وأسند إليها المهام اللازمة لتسيير الدولة.

وكانت الأولويات إقامة المدارس، والمساجن، والخدمات الطبية، وإنشاء ميناء ومطار، وشق الطرق، وبناء جسر يربط بين أبوظبي واليابسة، وأصبح هدير الآلات في كل مكان، وانتقل الآلاف من الأكواخ إلى البيوت الصحية النظيفة وامتدت الطرق الحديثة فوق رمال الصحراء، ودخلت المياه العذبة والكهرباء إلى كل بيت، وانتقل التعليم من نظام الكتاتيب إلى المدارس العصرية، وانتشرت المدارس على اختلاف مراحلها في كل بقعة من البلاد، وفتحت عشرات الفصول الجديدة لمحو أمية من فاتهم قطار التعليم، وبدأت العيادات في تقديم خدماتها الطبية للبدو في الصحراء، بعد أن حرموا من الرعاية الصحية طويلاً ونجحت المسيرة في تعويض قرون من التخلف والجمود، كما أولى زايد اهتماماً خاصاً بالبيئة فأنفق مبالغ طائلة على عملية تشجير مدينة العين وإمارة أبوظبي، وقال حينذاك زايد: «إن عملية التنمية والبناء والتطوير لا تعتمد على من هم في مواقع المسؤولية فقط بل تحتاج إلى تضافر كل الجهود لكل مواطن على أرض هذه الدولة».

الدولة الاتحادية

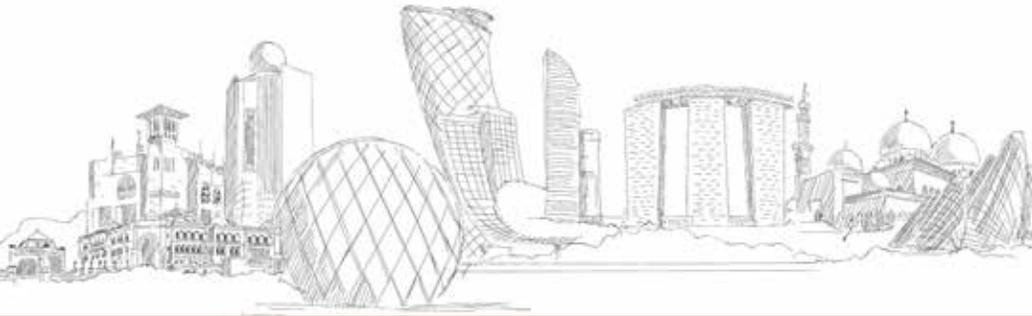
وفي الثاني من ديسمبر/ كانون الأول عام 1971 تكون اتحاد من ست إمارات «أبوظبي، عجمان، دبي، الفجيرة، الشارقة، أم القيوين» وعرف باسم الإمارات العربية المتحدة، وقد انتخب الشيخ زايد رئيساً للاتحاد، والشيخ راشد آل مكتوم نائباً للرئيس، وانضمت رأس الخيمة بعد فترة وجيزة إلى الاتحاد الذي أعلن

إليه، ويقولون ما عندهم، حيث أكد لهم ضمناً أن الحاكم منهم، ولا يعلو فوقهم، وتحولت العين في عهده وعلى يده إلى جنة خضراء، في ما أحس زايد منذ أن تولى أمورها وضواحيها بحاجة الشعب إلى إصلاحات كثيرة، وكان لا يملك سوى القليل حتى من الماء مصدر الحياة وعمادها، ولكن ندرة الماء، والمال، والإمكانيات، لم تقده إلى اليأس، حيث بدأ في إصلاح الأفلاج القديمة، وحفر آباراً جديدة للتوسع في زراعة الأرض، ومنها فلج الصاروج في مدينة العين.

وبفضل توجهات زايد افتتحت في عام 1959 أول مدرسة بالعين حملت اسم «المدرسة النهيانية»، كما تم إنشاء أول سوق تجارية وشبكة طرق ومشفى طبي ليحول الشيخ زايد ما كان يحلم به إلى حقيقة واقعة، وكان أبرز ما تحقق في تلك الفترة الصعبة من تاريخ مدينة العين قرار الشيخ زايد بإعادة النظر في ملكية المياه وجعلها على ندرتها متوفرة للجميع، إضافة إلى تسخيرها لزيادة المساحات الزراعية، ومضى زايد على طريق الإصلاح فلم يترك ميداناً دون أن يطرقه حتى عرف بأنه «رجل الإصلاح الكبير». وكانت كل تلك الإصلاحات والإنجازات تبشر بأن زايد هو الرجل الموعود لحكم إمارة أبوظبي.

تولي القيادة

وتولى زايد مقاليد الحكم في إمارة أبو ظبي في السادس من أغسطس عام 1966 بإجماع وموافقة من العائلة الحاكمة خلفاً لشقيقه شخبوط، لتبدأ مرحلة جديدة من الإنجازات، حيث وضع برنامجاً ضخماً لعملية الإنماء، وبدأ يدفع أبناء شعبه للمساهمة بكل طاقتهم في هذه العملية، كما دعا الكفاءات الأجنبية لدعم هذه المسيرة بالخبرات، ولم تمض أيام



أهمية التركيز على تنمية الإنسان في مرحلة ما بعد النفط

التعليمية في جميع أنحاء الدولة، كما تم استقدام المدرسين من الدول العربية الأخرى لتعليم الأجيال الشابة.

وبلغت جهود الشيخ زايد أوجها عندما نجح في تأسيس كثير من المؤسسات التعليمية المعتمدة، مثل «جامعة الإمارات»، و«كليات التقنية العليا»، و«جامعة زايد»، كما احتضنت الدولة كثيراً من الجامعات والكليات الخاصة، مثل «جامعة أبوظبي» و«جامعة عجمان للعلوم والتقنية»، وغيرهما، كما كانت دولة الإمارات أيضاً إحدى أوائل الدول التي أدخلت مهارات الحاسب.

الألي ضمن مناهجها الدراسية، فيما على الجانب الطبي برزت الإنجازات التي تحققت على يد الراحل الكبير بارتفاع عدد المؤسسات الطبية العاملة في الدولة من مستشفيات حكومية، وخاصة، ومراكز صحية حكومية، وصيديات تؤمن الرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين على أرض الإمارات، وغير ذلك.

فضلا عن النهضة الصناعية الكبيرة التي شهدتها الدولة تحت قيادة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، حيث أقيمت المناطق الصناعية، والمؤسسات المشرفة على إدارة الشؤون الصناعية في الدولة، واستثمرت مبالغ كبيرة في عملية النهوض بالصناعة الوطنية، لتأمين مصادر بديلة للدخل، ووصلت هذه المبالغ في عام 1995 إلى نحو 13.7 مليار درهم، ومن خلال إحصاءات وزارة المالية والصناعة فإجمالي عدد المنشآت الصناعية في الدولة بلغ في عام 2003 نحو 2795 شركة ومصنعاً، خلاف النهضة العمرانية من شق الطرق، وتشبيد الجسور حيث يتجاوز إجمالي طول شبكة الطرقات في الدولة اليوم سبعة آلاف كم من الطرق السريعة المعبدة.

التعليم للجميع

وهناك الاهتمام بالتعليم الذي أولاه الشيخ زايد، رحمه الله، جل اهتمامه، «المدرسة النهيانية» افتتحت في عام 1959 في العين، وتزايد عدد المدارس والجامعات في الدولة، وكان توفير التعليم لجميع مواطني الدولة إحدى أهم مبادرات الشيخ زايد لتطوير الإمارات، وفي إطار هذه المبادرة تم بناء المدارس والمراكز

في سائر المشاريع الحيوية والمهمة، فازدادت المساحات الخضراء، والأراضي الزراعية، وعمت المحاصيل الزراعية الأسواق، ووفقاً لوزارة الزراعة والثروة السمكية على موقعها على شبكة الإنترنت، فإن إجمالي المساحات الخضراء في الدولة وصل في عام 1998 إلى نحو 1.2 مليون دونم بينما وصل إجمالي مساحة الأراضي الزراعية إلى ما يقارب 617 ألف دونم من بينها 591 ألف دونم مخصصة لزراعة النخيل.

كما امتدت شبكات المياه والكهرباء في أنحاء الدولة لتؤمن احتياجات المواطنين من المياه العذبة وتفي بالاحتياجات الزراعية، وتبعاً لإحصاءات وزارة المياه والكهرباء فقد وصل إجمالي استهلاك المياه يوميا إلى ما بين 250 مليون جالون و 300 مليون جالون، فيما ساهم مشروع الربط الكهربائي الموحد بين إمارات الدولة في سد احتياجات الإمارات كافة من الطاقة.

الابتكار في الإمارات ثقافة و أسلوب عمل

16 مؤشراً وطنياً لقياس التطور في تطبيق «استراتيجية الابتكار»

الفعاليات الفرعية في مختلف إمارات الدولة، ويقسم الشهر إلى 4 أسابيع.

استراتيجية

في أكتوبر 2014 أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، «الاستراتيجية الوطنية للابتكار» والتي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم خلال السنوات السبع المقبلة، وتتضمن الاستراتيجية التي تعمل ضمن أربعة مسارات متوازية 30 مبادرة

حرصت القيادة الرشيدة في الدولة على ترسيخ الابتكار ثقافة وأسلوب حياة، ضمن منظومة متكاملة، إذ تعمل حكومة الإمارات من خلال استراتيجيتها الشاملة على تعزيز دور الابتكار كمحرك رئيس للتطوير الحكومي ورافد أساسي للتنمية والنمو الاقتصادي، بالإضافة لتعزيز مكانة وسمعة حكومة دولة الإمارات كمركز ابتكار عالمي. وينطلق اليوم شهر الإمارات للابتكار تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وتتضمن 100 فعالية رئيسية ومئات



المتفوقة علمياً قاطرة الإبداع والابتكار والطموح والتطور الحضاري والإنساني.

أسبوع إماراتي

وأعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في أغسطس 2015 عن تخصيص أسبوع إماراتي للابتكار في شهر نوفمبر يبدأ بتاريخ 22 وحتى 28، داعياً كافة الجهات الحكومية والخاصة والأكاديمية للمشاركة، وفتح سموه الباب للجمهور لاقتراح فعاليات الأسبوع من الآن عبر وسائل التواصل الاجتماعي وذلك لترسيخ الأسبوع كأهم وجهة للابتكار والمبتكرين في المنطقة، إذ يقول سموه: «الابتكار اليوم ليس خياراً بل ضرورة وليس ثقافة عامة بل أسلوب عمل والحكومات والشركات التي لا تجدد ولا تبتكر تفقد تنافسيتها وتحكم على نفسها بالتراجع».

وشكل هذا الأسبوع منصة للجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والشركات الرائدة في القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات التعليمية لتنظيم فعالياتها وعرض أبرز ما

توجيهاته لجميع الجهات الاتحادية بتكثيف الجهود وتعزيز التنسيق، والبدء بمراجعة السياسات الحكومية العامة، بهدف خلق بيئة محفزة للابتكار تصل بدولة الإمارات للمراكز الأولى عالمياً في هذا المجال، إذ يقول صاحب السمو رئيس الدولة: «إن إعلان عام 2015 عاماً للابتكار، يأتي دعماً لجهود الحكومة الاتحادية، وجمعاً للطاقات الوطنية المخصصة، وتكثيفاً للجهود البحثية المتميزة، وتعزيزاً للجهود المبذولة لصناعة كوادرات وطنية تقود مستقبلنا في هذا القطاع نحو مزيد من التقدم والازدهار والابتكار».

وتؤمن القيادة الرشيدة بتعزيز ثقافة التفوق والإبداع والابتكار، وترسيخاً في المنظومة التعليمية لإعداد بناء المستقبل، إذ يؤكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن دولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، تولي التعليم والمتفوقين فيه أهمية أساسية، باعتبار الكوادرات البشرية

جهود مضاعفة لجعل الإبداع أسلوب عمل يرتقي بالتنمية والاستدامة

وطنية للتنفيذ خلال السنوات الثلاث المقبلة كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعات الجديدة ودعم حاضنات الابتكار وبناء القدرات الوطنية المتخصصة ومجموعة محفزات للقطاع الخاص وبناء الشراكات العالمية البحثية وتغيير منظومة العمل الحكومي نحو مزيد من الابتكار وتحفيز الابتكار في 7 قطاعات وطنية رئيسية هي الطاقة المتجددة والنقل والصحة والتعليم والتكنولوجيا والمياه والفضاء.

عام الابتكار

وترجمة لحرص القيادة الرشيدة على تعزيز الابتكار وتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي، في قلعة الفجيرة إعلان عام 2015 عاماً للابتكار في الدولة، وأصدر المجلس

توصلت إليه وطبقته من ابتكارات في سياق جهود نشر ثقافة الابتكار.

وفي 20 نوفمبر 2016 انطلقت فعاليات النسخة الثانية لأسبوع الابتكار واستمرت لغاية 26 الشهر الجاري، بمشاركة واسعة من الجهات الحكومية والخاصة والأكاديمية ومختلف فئات المجتمع، بهدف تعزيز مكانة الإمارات كمركز عالمي للابتكار، وبناء القدرات ونشر ثقافة الابتكار على مستوى الدولة، وتحفيز الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد على تبني مفهوم الابتكار كأسلوب عمل للتطور المستدام، وإطلاق وتنفيذ مبادرات وأفكار مبتكرة نوعية تخدم المجتمع وتساهم في وضع بصمة في نهضة البلاد، وتكريس الابتكار أسلوب حياة يومية للأفراد وممارسة فعالية لإدارة الشؤون والمهام اليومية.

وبعد نجاح أسبوع الإمارات للابتكار على مدار سنتين في 2015 و2016 تم الإعلان عن امتداد الأسبوع ليكون شهراً كاملاً خلال شهر فبراير 2018 وهو حدث وطني يحتفل بالابتكار في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة ويهدف إلى تعزيز مكانة الدولة كمركز عالمي للابتكار وبناء القدرات ونشر ثقافة الابتكار في الدولة وتحفيز الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد على تبني ممارسات الابتكار، إلى جانب إطلاق وتنفيذ مبادرات وأفكار مبتكرة نوعية. كما أطلقت حكومة الإمارات في عام 2016، مبادرة أفكاري لتشجيع موظفي الجهات الحكومية الاتحادية على تقديم أفكارهم ومشاريعهم المبتكرة.

مركز الابتكار الحكومي

تأسس مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي عام 2014 لتحفيز ثقافة الابتكار،

الابتكار في الإمارات.. رؤية بعيدة الأفق للمنافسة والتفوق بالعمل الحكومي

وتطوير العمل في القطاع الحكومي من خلال منظومة متكاملة، لتعزيز تنافسية حكومة دولة الإمارات بحيث تكون ضمن الحكومات الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم.

وضمن إنجازات المركز: دبلوم الابتكار الذي يُنفذ بالتعاون مع جامعة كامبريدج بالملكة المتحدة، وهو الأول من نوعه. كذلك مختبر الابتكار الحكومي وهو عبارة عن مجموعة ورش عمل مبنية على منهجية التوصل إلى أفكار مبتكرة وواقعية للتحديات التي تواجه الجهات الحكومية، وتتيح للمشاركين التفكير من منظور الحلول بدلاً من منظور المشاكل، وحوار الابتكار الذي يهدف إلى إحداث تحول جذري في طريقة عمل القطاع الحكومي، وتعزيز التعاون وتكامل الجهود بين مختلف الجهات الحكومية على المستوى الوطني، وتحفيز الابتكار في المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية، والرئيس التنفيذي للابتكار وهو منصب جديد سيكون في كل جهة حكومية اتحادية، وتعتبر حكومة الإمارات الأولى في استحداث منصب الرئيس التنفيذي للابتكار.

متحف المستقبل

تم افتتاح متحف المستقبل في مارس 2015، الذي يركز على قطاع الروبوتات، والذكاء الاصطناعي باعتباره من أهم القطاعات الحيوية المستقبلية التي سيكون لها تأثير مباشر ومحوري في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، بما في ذلك الصحة، والتعليم وكافة الجوانب الأخرى المهمة في حياة الناس، ويمثل المتحف أكبر مركز دراسات للتنبؤ بأهم الاتجاهات المستقبلية في المجالات العلمية والتقنية، وسيعمل على تطوير شراكات مع كافة الجهات الحكومية حول العالم لتطوير حلول تقنية للتحديات التي تواجهها، إضافة إلى الإسهام في تطوير مناهج تعليمية حديثة ومبتكرة للطلبة من كافة أنحاء العالم، بالتعاون مع أفضل الجامعات العالمية، ومراكز الأبحاث المتخصصة.

عمر العلماء: اهتمام الإمارات بالابتكار يعكس الرؤية المستقبلية لقيادتها



الشركات على البحث والتطوير ونسبة «عاملي المعرفة» من إجمالي العاملين في الدولة وغيرها.

كما تشمل المؤشرات التي تقيس مدى التقدم في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للابتكار أيضاً مؤشر الابتكار العالمي الذي يقيس القدرات الابتكارية للدول ومؤشر حماية الملكية الفكرية وعدد براءات الاختراع المقدمة لكل مليون نسمة ومؤشر توافر العلماء والمهندسين في الدولة، إضافة إلى غيرها من المؤشرات الاستراتيجية.

رؤية مستقبلية

وأكد معالي عمر بن سلطان العلماء، وزير دولة للذكاء الاصطناعي، بأن الاهتمام الرسمي الذي

رؤية محمد بن راشد ومحمد بن زايد للعمل الحكومي رسخت دعائم الابتكار والإبداع والإنجاز في الإمارات

يحظى به الابتكار في الإمارات يعكس رؤية قيادتها وقدرتها على استشراف مستقبلها ومستقبل العديد من القطاعات التي يخدمها الابتكار على المستوى العالمي.

وأضاف أن الدولة تعمل عبر استخدام الذكاء الاصطناعي على خلق نوع جديد من الاقتصادات القادرة على تنشيط مستقبل البشرية في مجالات حيوية مختلفة، حيث تحثي بالمبتكرين وأفكارهم المتميزة على مدار شهر كامل.

ولفت معالي وزير الدولة للذكاء الاصطناعي إلى أهمية دور الشباب في مسيرة الابتكار، موضحاً أن دولة الإمارات أصبحت نموذجاً في هذا المجال إيماناً منها بدور الشباب في التغلب على التحديات وصناعة المستقبل وتأكيد مكانتها بين دول العالم المتقدم في مختلف المجالات.

برامج تدريبية وتعليمية في مجال الابتكار على مستوى الدولة.

أما المسار الثالث فيركز على دفع القطاع الخاص نحو مزيد من الابتكار عبر تحفيز الشركات على إنشاء مراكز الابتكار والبحث العلمي وتبني التكنولوجيات الجديدة وتشجيع ودعم الشركات الوطنية لتنمية منتجات وخدمات مبتكرة واستقطاب الشركات العالمية الرائدة في مجال الابتكار في كل القطاعات ذات الأولوية الوطنية، إضافة لتعزيز مكانة الدولة مركزاً عالمياً لاختبار الابتكارات الجديدة وإنشاء مجتمعات ومناطق مخصصة للابتكار في بعض القطاعات وتشجيع المؤسسات البحثية للتركيز على البحوث التطبيقية في القطاعات ذات الأولوية الوطنية.

ويركز المسار الرابع للاستراتيجية الوطنية للابتكار على بناء أفراد يمتلكون مهارات عالية في الابتكار، من خلال بناء المواهب والقدرات الوطنية في مجال الابتكار مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات واستحداث مواد تعليمية في المدارس والجامعات خاصة بالابتكار وترسيخ ثقافة وطنية تشجع على الابتكار وريادة الأعمال وتحترم الإقدام على المخاطرة، من خلال التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الإعلامية.

16 مؤشراً وطنياً

تتضمن الاستراتيجية الوطنية للابتكار 16 مؤشراً وطنياً لقياس التطور في تطبيق استراتيجية الابتكار يشمل الجهات الحكومية مثل نسبة الأفكار المبتكرة في كل جهة حكومية ونسبة الجهات الحكومية التي نجحت في تخصيص 1% من ميزانيتها لدعم الابتكار، ومنها مؤشرات تتعلق بالقطاع الخاص مثل مؤشر إنفاق

الطباعة ثلاثية الأبعاد

افتتح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في مايو 2016، أول مبنى مطبوع ومعد للاستخدام بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد على مستوى العالم، والذي يشكل المبنى المؤقت لمؤسسة دبي للمستقبل، ويقع في حرم أبراج الإمارات. وتتميز الطباعة ثلاثية الأبعاد بمزاياها التنافسية المرتبطة بالتكلفة المنخفضة، وإمكانية سرعة الإنجاز، وستكون ضمن أهم محاور الاقتصاد المستدام في دولة الإمارات، ويُشكل المبنى نموذجاً عاصرياً في تصميمه، وإنجازاً جديداً يضاف لسجل إنجازات دولة الإمارات في تحقيق الأسبقية العالمية ضمن قطاعات استراتيجية مهمة عالمياً.

4 مسارات متوازية

تعمل الاستراتيجية الوطنية للابتكار، من خلال 4 مسارات متوازية هدفها إرساء بيئة محفزة للابتكار وتطوير الابتكار الحكومي، ودفع القطاع الخاص عبر تحفيز الشركات وبناء المواهب والقدرات الوطنية، وركز المسار الأول على إرساء بيئة محفزة للابتكار، من خلال توفير بيئة مؤسسية وتشريعات محفزة وداعمة للابتكار والتوسع في دعم حاضنات الابتكار، والتركيز على البحث والتطوير في مجالات الابتكار وتوفير بنية تحتية تكنولوجية تدعم وتحفز الابتكار في كل القطاعات، فيما يركز المسار الثاني على تطوير الابتكار الحكومي، من خلال تحويل الابتكار الحكومي لعمل مؤسسي وتطوير منظومة متكاملة من الأدوات الحديثة لمساعدة الجهات الحكومية على الابتكار وتوجيه جميع الجهات الحكومية بخفض مصروفاتها بنسبة 1% ليتم تخصيصها لدعم مشاريع الابتكار وإطلاق

تفاعلت وزارة الاقتصاد مع فعاليات الدورة الثالثة من «شهر الإمارات للابتكار 2018» الذي استمر طوال شهر فبراير الماضي. و ضمت اجنحة مشاركة الوزارة في الفعاليات برعاية معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد أكثر من 10 مبادرات وفعاليات وأنشطة ابتكارية تم تنظيمها في عدد من إمارات الدولة، بإشراف فريق عمل متخصص تم تشكيله من مختلف قطاعات وإدارات الوزارة، وبالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية. وهدفت المبادرات المعلن عنها لشهر الابتكار الذي حمل هذا العام شعار «الابتكار يبدأ بك» إلى تطوير البنى التحتية والإلكترونية الداعمة للابتكار والتفكير الإبداعي في المجال الاقتصادي، وتكريس وتحفيز الممارسات الابتكارية في أنظمة العمل المؤسسية سواء على الصعيد الداخلي في الوزارة أو على صعيد الجمهور والقطاع الخاص والمجتمع ككل.

10 مبادرات ل «الاقتصاد» تفاعلاً مع شهر الابتكار





10 مبادرات وفعاليات وأنشطة ابتكارية تم تنظيمها في عدد من إمارات الدولة

خلق حلقة وصل تعزز تبادل ودعم الأفكار والبحوث العلمية والممارسات الابتكارية.

دليل الابتكار

كما أطلقت وزارة الاقتصاد دليل الابتكار للشركات، الذي يهدف إلى ترسيخ ثقافة الابتكار في القطاع الخاص عبر تمكين الشركات بالدولة من التعرف على كيفية الانتقال نحو نماذج الأداء الابتكارية المستلهمة من تجارب أفضل الدول المتقدمة في مجالات الابتكار.

فضلاً عن بناء الطاقات الوطنية المبدعة والقادرة على تصميم الحلول الابتكارية للتحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدولة.

منصة ذكية

وشملت المبادرات الابتكارية للوزارة خلال شهر الابتكار، إطلاق المنصة الذكية للمسؤولية المجتمعية للشركات، وهي إحدى مبادرات مسار المسؤولية المجتمعية ضمن الاستراتيجية الوطنية لعام الخير، وتمثل بوابة إلكترونية وذكية مبتكرة، تم تطويرها وفق أفضل الممارسات العالمية ويتميز إماراتي لتحفيز المساهمات المجتمعية للقطاع الخاص. وتوفر قاعدة بيانات شاملة حول شركات ومنشآت القطاع الخاص من جهة، والجهات المشاريع المستفيدة من المساهمات المجتمعية من جهة، بما يتفق مع أولويات وتوجهات التنمية في الدولة، ويساهم في دفع عجلة النمو المستدام بوسائل مبتكرة وفريدة من نوعها.

كما تضم أجندة المبادرات إطلاق منصة إلكترونية للابتكار بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين للوزارة، وهي منصة رقمية داعمة للابتكار تساهم في الربط بين أصحاب التحديات من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ومنشآت القطاع الخاص من جهة، وبين أصحاب الحلول والابتكارات من القطاع الأكاديمي في دولة الإمارات، بما يساهم في

فريق عمل متخصص تم تشكيله من مختلف قطاعات وإدارات الوزارة للإشراف على مبادرات شهر الابتكار

ويهدف تحفيز الابتكار لدى الموظفين، طلقت الوزارة جائزة داخلية تعنى بالابتكار، وتهدف إلى تعزيز مجتمع معرفي وبناء الطاقات الوطنية الخلاقة، من خلال تشجيع الموظفين على ممارسة التفكير الإبداعي وإبداء المقترحات الابتكارية، الأمر الذي يعزز فرص خلق بيئة محفزة للابتكار والإبداع والإنتاجية ويدفع قدماً بمساعي بناء الاقتصاد المعرفي في الدولة.

فعالية ترفيهية

كما نظمت الوزارة فعالية يوم الابتكار الترفيهي في حديقة «أم الإمارات» بأبوظبي، بالتعاون مع هيئة التأمين، والتي تتضمن مجموعة متنوعة من المنصات الابتكارية، منها منصة لعرض خدمات الوزارة الاقتصاد من خلال

4 ورش عمل في عدد من المجالات التي تشرف عليها الوزارة، مثل الابتكار في السياحة المستدامة. وبراءات الاختراع، والمصنفات الفكرية، والعلامات التجارية، إضافة إلى عرض الخدمات الإلكترونية والذكية للوزارة، وإتاحة الفرصة لعدد من المخترعين لعرض ابتكاراتهم ومخترعاتهم على المنصة الخاصة بالوزارة.

علامات تجارية

وأطلقت الوزارة قيد العلامة التجارية الذكي، وهي فكرة طورتها إدارة تقنية

ورش العمل، ومنصة المنتج التأميني المبتكر، ومنصة للمشاريع الابتكارية لطلبة المدارس والجامعات وأصحاب المصانع وبعض المؤسسات الحكومية والرعاة، وسيتمثلها جوائز لتكريم المبتكرين المتميزين في كل مجال من المجالات المشاركة.

وشاركت الوزارة في احتفالات شهر الإمارات للابتكار في إمارة الشارقة بالتعاون مع اللجنة الفنية للابتكار بالإمارة، وبمشاركة عدد من الهيئات التي يترأسها معالي وزير الاقتصاد، وذلك بالمشاركة في منصة الابتكار في مركز الشارقة لعلوم الفضاء والفلك من خلال تنظيم





يساعدهم على إتمام عملية الفحص وتقديم كافة الخدمات الإلكترونية المتعلقة بالمركز الدولي لتسجيل براءات الاختراع.

وتضمنت مبادرات وزارة الاقتصاد التعريف بالتطبيقات الجديدة المبتكرة لقطاع التجارة الخارجية، والتي تسهم في تقديم الخدمات وتعزيز البيئة المعرفية المتعلقة بمجالات التجارة الخارجية وفق معايير الكفاءة والسرعة والجودة، مثل تطبيقات بيانات التجارة الخارجية غير النفطية والاستثمار والاتفاقيات مع دول العالم، مما يسهم في رفع مستوى رضا المتعاملين ويرتقي بمكانة الإمارات كمحور للتجارة، ويعزز كفاءة مؤسساتها وتطوير بيئة الأعمال فيها على الصعيد العالمي.

تنظيم العديد من الفعاليات بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية

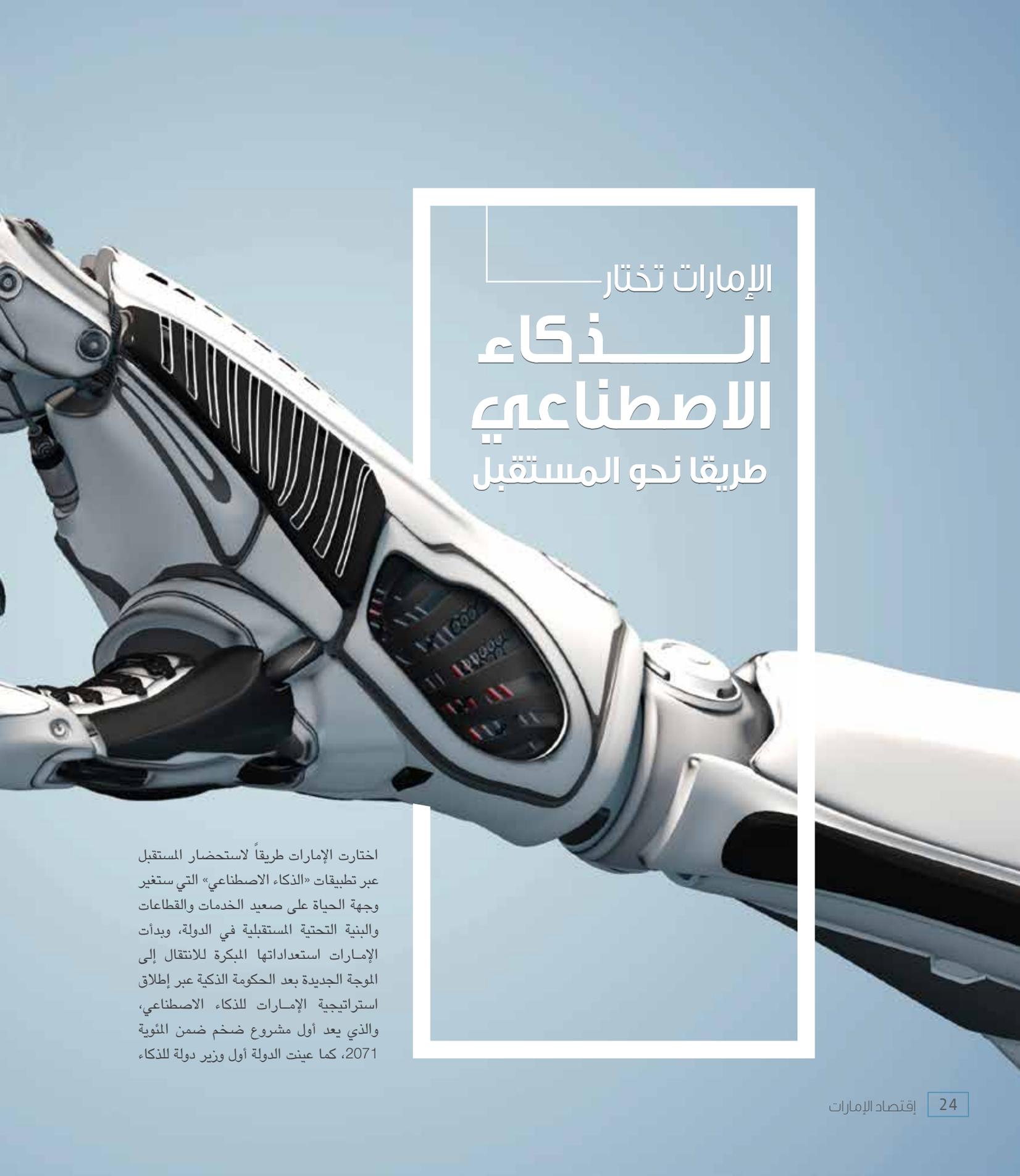
الجهات المعنية، فضلاً عن برامج التدريب والتأهيل في ريادة الأعمال.

ملكية فكرية

وحرصت الوزارة أيضاً على تنمية الابتكار في المجالات المرتبطة بالملكية الفكرية، وذلك عبر إطلاق برنامج أتمتة الملكية الصناعية، وهو برنامج إلكتروني متطور وفق المعايير الدولية، يخدم المخترعين والجامعات والمراكز البحثية والفاحصين الفنيين لبراءات الاختراع بما

المعلومات بالوزارة تتمثل بإظهار رمز الاستجابة السريعة على شهادات قيد العلامات التجارية، وقراءته عن طريق الأجهزة الذكية والمتخصصة بهدف التحقق من صحة الشهادة، الأمر الذي يعطي الجهات الحكومية المختصة وصولاً مباشراً وإلكترونياً للتأكد من الصلاحية ورؤية الأصل، ويسهل الإجراءات أمام المستخدم بطريقة مبتكرة وتقنيات حديثة.

كما أطلقت الوزارة موقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو موقع تعريفية شامل يضم كافة التشريعات والقوانين المتعلقة بهذا القطاع والخدمات التي يقدمها البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك ربط خدمات المناقصات والتمويل مع



الإمارات تختار الذكاء الاصطناعي طريقاً نحو المستقبل

اختارت الإمارات طريقاً لاستحضار المستقبل عبر تطبيقات «الذكاء الاصطناعي» التي ستغير وجهة الحياة على صعيد الخدمات والقطاعات والبنية التحتية المستقبلية في الدولة، وبدأت الإمارات استعداداتها المبكرة للانتقال إلى الموجة الجديدة بعد الحكومة الذكية عبر إطلاق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، والذي يعد أول مشروع ضخم ضمن الرؤية 2071، كما عينت الدولة أول وزير دولة للذكاء

بدأت الإمارات استعداداتها المبكرة للانتقال إلى الموجة الجديدة بعد الحكومة الذكية عبر إطلاق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي

الطلاب وقدراتهم واستجابتهم للوسائل التعليمية وغيرها من البيانات التي يرفع الذكاء الاصطناعي من كفاءة استغلالها لصالح البشرية».

ولفت إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي قادرة على تحفيز الناتج المحلي الإجمالي للدولة بواقع 35% حتى 2031، إضافة إلى خفض النفقات الحكومية بنسبة 50% مشيراً إلى أن الإمارات تستهدف أن تصبح مركز الذكاء الاصطناعي في العالم بحلول عام 2030.

وقال معاليه، إن الجيل الحالي من الشباب في الدولة يتمتع بأدوات تكنولوجية متقدمة توفر له الوصول إلى معارف وأفكار تفوق في حجمها ونوعيتها ما توفر عند أي عالم أو مؤرخ على مدار التاريخ ما اعتبره يشكل بيئة جاذبة لتطوير المزيد من التطبيقات المستقبلية في مجال الذكاء الاصطناعي.

وأشار إلى أن الإمارات ستسعى إلى التعريف بأهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي من خلال مشاركة القطاعين الخاص والحكومي كما تعمل على نشر ثقافة برمجة الذكاء الاصطناعي في المجتمع المحلي، وصولاً إلى تطبيقات غير متناهية على هذا الصعيد.

الاصطناعي في العالم لتسريع الإنجاز على هذا الصعيد.

أطلقت حكومة الإمارات بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» مشروع بروتوكول الذكاء الاصطناعي، ما يعزز جهود استشراف المستقبل وتبني أدواته انسجاماً مع التحولات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم.

وسجلت جهات اتحادية ودوائر محلية وشركات من القطاع الخاص استجابة سريعة ومبكرة لمواكبة حركة الانتقال إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي عبر تطبيقات طورت من أجل رفع جودة الحياة في الدولة وتسريع الانتقال إلى الجيل الجديد من الخدمات والمعاملات.

وتشير المعطيات المتوافرة على أرض الواقع، كما تترجمها مؤشرات التنمية، إلى أن الإمارات من أكثر دول المنطقة استعداداً لتبني استراتيجية مستدامة للذكاء الاصطناعي، بفضل التطور الفائق للبنية التكنولوجية وسياسات وبرامج عمل متطورة تكنولوجية اعتمدها الدولة في العقدين الأخيرين تحديداً.

ويوضح معالي عمر بن سلطان العلماء، وزير الدولة للذكاء الاصطناعي، إن حكومة الإمارات تتطلع للاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي لحل المشكلات وتجاوز التحديات الحالية والمستقبلية في القطاعات والخدمات كافة.

وأضاف: «تطبيقات الذكاء الاصطناعي ستغير شكل الحياة، حيث ستتجاوز قدراتها الحالية في التعليم المباشر إلى إعداد المناهج بمعايير أفضل من خلال تحليل البيانات الكبيرة المتراكمة والتي تتعلق بسلوكيات

وأكد معاليه حرص دولة الإمارات على بناء الشراكات العالمية لتعزيز الاستفادة من الخدمات غير المسبوقة التي توفرها تقنيات الذكاء الاصطناعي، ودورها في تحسين حياة الإنسان والتي تتجاوز الحدود الجغرافية لتشمل العالم، كونها مسؤولة عالمية مشتركة، وتتطلب تضامناً جميع الجهود لضمان حياة أفضل للأجيال المقبلة.

استشراف المستقبل

وأوضح أن رؤية قيادة دولة الإمارات بعيدة المدى لاستشراف مستقبل هذه تقنيات الذكاء الاصطناعي ومدى تأثيرها على قيادة التحولات الكبرى التي ستشهدها القطاعات الحيوية



استراتيجية الذكاء الاصطناعي، يعد أول مشروع ضخم ضمن مئوية 2071

»»

وما سيرافقها من تغييرات في آليات عملها وانعكاسها على حياة الناس.

بنية تحتية

ويرى حمد عبيد المنصوري المدير العام للهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، إنه في خضم التحولات الكبرى التي يشهدها العالم في مجالات التكنولوجيا والاتصالات، تستشرف الإمارات آفاقاً جديدة تضع الدولة في طليعة الركب العالمي نحو الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة.

وأضاف أن الإمارات بما تتمتع به من بنية تحتية فائقة التطور تعد الأكثر استعداداً لمواصلة الدرب نحو الانتقال إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي، في ظل إدراك كامل للأهمية الاستثنائية للبيانات باعتبارها النفط الجديد للعصر القادم، وهي المادة الخام لتشكيل الأنماط ومن ثم تحليلها بما يفضي إلى تفعيل الذكاء الاصطناعي، وتحقيق قفزات غير مسبوقة في الإنتاجية والكفاءة على المستويات الاقتصادية والمعرفية والعلمية.

وأشار المنصوري، إلى أن البنية التكنولوجية المتطورة، وفي مقدمتها الجيل الخامس للاتصالات، تعد بمثابة الحاضنة الأساسية لتطبيقات المستقبل، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وقال إن الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، تدرك ضرورة تبوء موقع الصدارة دائماً على صعيد تطور البنية التكنولوجية، بما يوفر منصة الابتكار الأمثل للقطاعين العام والخاص؛ لذلك حرصت الإمارات على المشاركة في تطوير تقنيات الجيل الخامس للاتصالات لتكون في طليعة من يتبناه بحلول 2020.

ولفت المنصوري إلى أن الدولة وفرت نطاقات إضافية من الطيف الترددي لرفع جاهزية قطاع الاتصالات لدخول التكنولوجيات المستقبلية ومنها تقنيات الجيل الخامس.

صدارة إماراتية

وتصدر الإمارات عربياً وشرقاً وأسطياً على صعيد المؤشرات العالمية الخاصة بقياس تنافسية وتطور الدول في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث جاءت الدولة في المركز الخامس عالمياً في مؤشر الخدمات الحكومية الإلكترونية الذكية، والمركز السادس والعشرين عالمياً في مؤشر الجاهزية الشبكية.

الذكاء الاصطناعي يغير شكل الحياة ويضاعف الناتج المحلي

كان أقرب للخيال العلمي منذ عقد من الزمان وما زال في الكثير من دول العالم إلى حقيقة ملموسة في حياة المجتمع، حيث بدأت الإمارات في تطوير تطبيقاته واختبار تقنياته منذ سنوات.

من جانبها، تقول الدكتورة عائشة بنت بطي بن بشر، المدير العام لدبي الذكية: «تواصل الإمارات قيادتها لاستشراف المستقبل ليس على صعيد المنطقة فحسب بل عالمياً، وتعكف الدولة على تحويل الذكاء الاصطناعي الذي

اقتصاد المعرفة

ويؤكد الخبراء أن الإمارات تضي في الطريق الصحيح نحو بناء اقتصاد المعرفة، من خلال تبني وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، انطلاقاً من إيمان القيادة بأن التكنولوجيا باتت مكوناً رئيساً في استراتيجية التنوع الاقتصادي في الدولة.

و تفرد الحكومة في الإمارات بأنها تقع دائماً في صدارة السباق التكنولوجي لتحفيز القطاع الخاص على اللحاق بها، وهو أمر غير سائد على المستوى العالمي، و اطلقت مشاريع ومبادرات الحكومة الذكية، بالإضافة إلى إطلاق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي.

وأضاف أن إحدى الدوائر الحكومية كانت أول جهة إدارة مرافق في العالم تستخدم تقنية «هولوليس» ثلاثية الأبعاد من «مايكروسوفت» لتعزيز عملياتها، وتحسين مستوى الإنتاجية، إضافة إلى تسريع عمليات الابتكار، وتقديم خدمات داخلية نوعية تسهم في الارتقاء بمستوى وكفاءة العمل الحكومي، معتبراً ذلك

وأضافت أن استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي تعد مظلة وطنية تنتقل بتجربة الذكاء الاصطناعي لتكون واقعاً معاشاً يغير حياة الناس في الدولة إلى الأفضل.

وأكدت بن بشر، أن حكومة دبي الذكية ستضع جميع إمكانياتها للمساهمة في تحقيق استراتيجية الإمارات في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال خريطة طريق ومختبر الذكاء الاصطناعي ونماذج تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تم تطويرها بالتعاون مع المؤسسات الحكومية في دبي.

وقالت: «سنعمل على تطوير وتنظيم أدوات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، بحيث تكون جزءاً لا يتجزأ من منظومة العمل الحكومي في الدولة، بما يسهم في مواجهة المتغيرات المتسارعة، وتحقيق تطور نوعي في الأداء العام على جميع المستويات عبر بناء منظومة رقمية ذكية كاملة ومتصلة تتصدى للتحديات أولاً بأول وتقدم حلولاً عملية وسريعة، تتسم بالجودة والكفاءة».

و يلفت مختصون إلى انه مع كل فرصة تلوح في الأفق هناك تحديات جوهرية بالنسبة للأمن، حيث يتوجب على قادة صناعة الحلول الأمنية الإلكترونية تثقيف السوق حول إيجابيات وسلبيات هذه التقنية، وينبغي عليهم مساعدة مديري أمن المعلومات في تحديد حالات الاستخدام التي تستدعي تطبيق هذه التقنيات، وذلك من أجل تحقيق أقصى درجات الفائدة اليوم، وحيثما تم استثمارها في المستقبل من أجل جني قيمتها الإضافية المتنامية.

كما ستساعد أفضل الأدوات والبرامج في هذا المجال مديري أمن المعلومات على تحسين فعالية الأمن، والكفاءة التشغيلية، وتمكين الأعمال.

و بغض النظر عن مدى تقدم وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، سيواصل مجرمو «الإنترنت» تصميمهم لهجمات متطورة على نحو متنامي، وهو مؤشر على الحاجة للتحقق من التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي تلبية المتطلبات الأمنية، ومن الناحية المثالية، ستقدم تقنية الذكاء الاصطناعي يد المساعدة في مجال معالجة التهديدات ضمن الزمن الحقيقي، وتفريغ الأشخاص من أجل مراقبة المخاطر الجديدة والمتطورة؛ بهدف بقاء مشهد الأمن الإلكتروني، المتطور باستمرار، في الطليعة دائماً.

مجالات متعددة

و يملك الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلات القدرة على زيادة الكفاءة، وتحسين العمليات، في العديد من المجالات، مثل الرعاية الصحية،

الذكاء الاصطناعي.. يعزز الخدمات والبنية التحتية

الذكاء الاصطناعي المساعدة في الحد من هجمات الحرمان من الخدمة الموزعة المعرفة اختصاراً «DDoS» وذلك من خلال الكشف عما إذا كانت حركة البيانات تتضخم فجأة في منطقة معينة من السيرفر، وتحديد هذا السلوك على أنه شذوذ، وبالتالي اتخاذ قرار بحجب هذا النوع من حركة البيانات.

و هناك تقبل واسع للأمن الإلكتروني الذي يقدمه الذكاء الاصطناعي من مختلف القطاعات، التي تعتبر من الأهداف الرئيسية والتقليدية لقرصنة الإنترنت، بما فيها المؤسسات المالية، والطاقة، والقطاع العام، فقطاع الطاقة يستثمر في الذكاء الاصطناعي من أجل حماية بنيته التحتية، فعلى سبيل المثال تأمين حماية محطة للطاقة النووية ضد عمليات التسلل والاختراق من قبل قرصنة الإنترنت، للحؤول دون التسبب بكارثة محتملة.

و تعتبر جميع قطاعات الأعمال هدفاً محتملاً للهجمات الإلكترونية، وبالتالي يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً جوهرياً كأداة قيمة قادرة على صياغة وتطوير مجموعة من الحلول المتقدمة فعلى سبيل المثال، بالإمكان استثمار الذكاء الاصطناعي بطريقة تؤدي إلى فهم سلوك المستخدم والشبكة، وفهم سياق الأعمال، من خلال التعلم الذاتي بمرور الوقت، والتفاعل مع أي انحرافات عن القاعدة ضمن الزمن الحقيقي.

دليلاً على وجود طموح ريادي على مستوى العالم.

الأمن الإلكتروني

و يعتبر الذكاء الاصطناعي بالدرجة الأولى ذكاءً تجسده الآلات وليس الأشخاص، فالآلات تملك القدرة على معالجة وتحليل البيانات منذ فترة طويلة، لكن الطريق إلى الذكاء الاصطناعي يتمثل في التحلي بالقدرة على التصرف بذكاء وفقاً لتلك البيانات.

و يلفت الخبراء الى ان قرارات التطبيقات ستكون أفضل من قرارات الأشخاص في المستقبل، ولكي يصبح هذا الأمر واقعاً، ينبغي علينا إحراز تقدم واضح وكبير في عدة مجالات، الذكاء الاصطناعي التشاركي، حيث يصبح بإمكان المساعدين الافتراضيين والتطبيقات الأساسية التخاطب فيما بينها، وبالتالي تنظيم النتائج كما ستحتاج التطبيقات أيضاً لأن تصبح قادرة على تنظيم مهامها بشكل ذاتي، وكتابة برامجها الخاصة، وتطوير برمجياتها الخاصة دون أي تدخل من الإنسان.

و على صعيد الأمن الإلكتروني، فإن وظائف الذكاء الاصطناعي تقوم على مراقبة الشبكة، إلى جانب الكميات الهائلة من البيانات المنقولة عبرها، والكشف عن الحالات المريبة والتوجهات الغريبة المحتملة، وذلك بمقارنتها مع السلوك والممارسات الطبيعية.

و يعمل الذكاء الاصطناعي بفعالية فائقة بناء على تحليله للبيانات الضخمة، حيث يقوم بتوجيه أو حجب أو تحديد أولويات حركة البيانات المحدد فعلى سبيل المثال، بإمكان



الحقيقي، والقدرات المتقدمة في مجال تعلم الآلات وعمليات التحليل التي تتمتع بها منصة التصدي للتهديدات يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة المؤسسات في اتخاذ القرارات بوتيرة أسرع، وأكثر استنارةً، وذلك من أجل التنبؤ، ومنع، وكشف نشاط التهديدات، والاستجابة لها.

استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي

وكان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، قد أطلق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، أول مشروع ضخم ضمن مئوية الإمارات 2071، الذي يمثل الموجة الجديدة بعد الحكومة الذكية، بحيث ستعتمد عليها الخدمات والقطاعات والبنية التحتية المستقبلية في الدولة.

وتستهدف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي قطاعات حيوية عدة في الدولة، منها قطاع النقل من خلال تقليل الحوادث والتكاليف التشغيلية، وقطاع الصحة من خلال تقليل نسبة الأمراض المزمنة والخطرة، وقطاع الفضاء بإجراء التجارب الدقيقة وتقليل نسب الأخطاء المكلفة، وقطاع الطاقة المتجددة عبر إدارة المرافق والاستهلاك الذكي، وقطاع المياه عبر إجراء التحليل والدراسات الدقيقة لتوفير الموارد، وقطاع التكنولوجيا من خلال رفع نسبة الإنتاج والصرف العام، وقطاع التعليم من خلال التقليل من التكاليف وزيادة الرغبة في التعلم، وقطاع البيئة عبر زيادة نسبة التشجير وزراعة النباتات المناسبة.

جهات الاتحادية والمحلية وشركات القطاع الخاص استجابت بسرعة مواكبة حركة الانتقال إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي

د
ضد الإجرام الإلكتروني وعمليات الاختراق، التي تتنامى قدرتها من حيث العدد والتأثير وتكافح معظم الفرق الأمنية خلال عملها في ظل تنامي عدد التنبهات الصادرة عن الأدوات والبرامج التقليدية لذا، فإن قدرات التعلم الذاتي والأتمتة المدعومة من قبل الذكاء الاصطناعي بإمكانها رفع مستوى الفعالية، وخفض التكاليف، والحفاظ على بيئات عمل المؤسسات أكثر أماناً ضد التهديدات الإلكترونية. وقال إنه بإمكان حلول الذكاء الاصطناعي المتوفرة حالياً في الأسواق التمتع بأثر أكثر استباقيةً، فهي تستطيع التفوق على الهجمات في حالة ما قبل التنفيذ عن طريق تحديد الأنماط، فضلاً عن القدرات التنبؤية للذكاء الاصطناعي من أجل الكشف عن التهديدات المتقدمة على نطاق عالمي. وأضاف منير، أنه من خلال الجمع ما بين استقصاء التهديد ضمن الزمن

والتعليم، ومكافحة الفقر، والأمن. ومن المهم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والبشري من أجل تقديم الشفافية، والرؤى، وقدرات الكشف والوقاية من التهديدات؛ وذلك بهدف الحفاظ على أمن المؤسسات في إطار العالم الرقمي. و الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلات سيوسعان بشكل كبير من نطاق وحجم قدرات الخبراء الأمنيين، والسماح لهم بالكشف عن التهديدات والهجمات قبل وقوعها، حيث تقوم آلات الذكاء الاصطناعي حالياً بالعديد من المهام المفيدة جداً، التي لا يستطيع الإنسان القيام بها. وأضاف أنه مع الاستفادة من هذا الأمر في تعزيز مهام البشر، فإن أثر الذكاء الاصطناعي سينعكس إيجاباً على المجتمع، والشركات، والثقافة، بدرجة تناهز حجم انتشار شبكة الإنترنت بحد ذاتها.

ووفق بيانات مؤسسة الدراسات والأبحاث العالمية جارنتر، سيبلغ معدل إنفاق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تقنيات وخدمات أمن المعلومات نحو 1.8 مليار دولار خلال عام 2017، أي بزيادة قدرها 11% عما سجلته خلال عام 2016. وأكد منير، أن الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلات سيعزز من قدرات الإنسان على صعيد رسم الخطوط الدفاعية

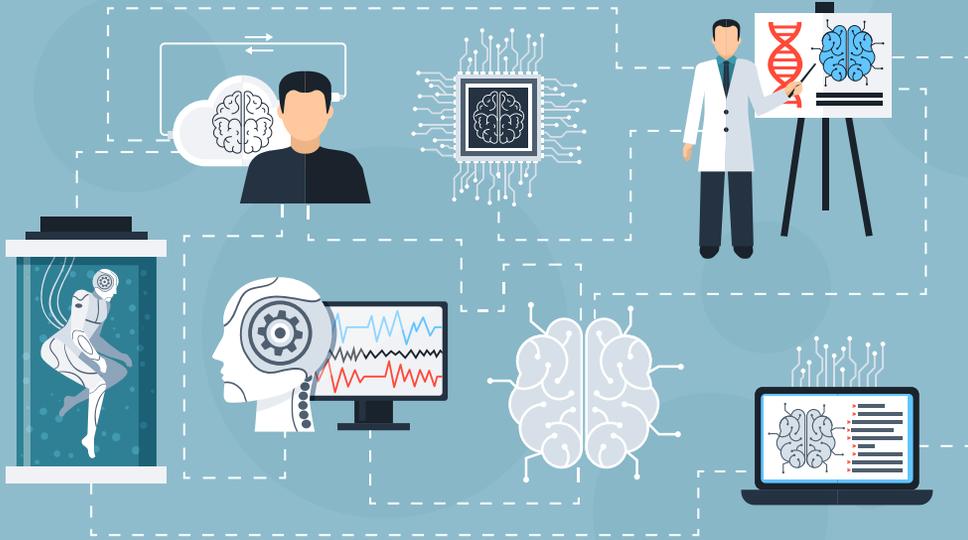
مشيراً إلى أن الوعود الحقيقية لشبكات الجيل الخامس اللاسلكية 5G تتمثل في مزيج من السرعة وزمن الاستجابة والأجهزة ذات الاستخدام القليل للطاقة.

ولفت إلى التغييرات الهيكلية في شبكات الجيل الخامس اللاسلكية ستمكن الشركات المشغلة من اعتماد خيارات لشبكات

شبكات الجيل الخامس تدعم الذكاء الاصطناعي

و تسهم الجهود التي يبذلها مشغلي الاتصالات في الدولة تحت إشراف الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات في دعم الطفرة المرتقبة للذكاء الاصطناعي في الدولة، وفق شركة «كومسكوب».

وتعد هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في المنطقة والعالم، للارتقاء بالأداء الحكومي وتسريع الإنجاز وخلق بيئات عمل مبدعة ومبتكرة ذات إنتاجية عالية، وذلك من خلال استثمار أحدث تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها في شتى ميادين العمل بكفاءة رفيعة المستوى، واستثمار كل الطاقات



الإمارات بيئة جاذبة لتطوير المزيد من التطبيقات المستقبلية في مجال الذكاء الاصطناعي

»

الـ (Fronthaul) التي تعزز من قدرات الاستجابة العالية والأداء المميز وستحتاج قطاعات مثل الحلول النقالة، والأعمال اللوجستية، والتصنيع والرعاية الصحية لمتطلباتها الخاصة.

ووفق تقرير «هايب سايكل» للتقنيات الصاعدة، فإن التقنيات الجديدة تمر في مرحلة أساسية عند ظهورها لأول مرة، حيث تبدأ بالحماس الشديد إلى أن تنتهي بالعمل الجاد والتبني الواسع لهذه التقنيات.

وقال فيمي أوشيغا، نائب رئيس مقدمي الخدمات في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لدى الشركة إن شبكات الجيل الخامس اللاسلكية 5G ستستخدم لدعم تقنيات «إنترنت الأشياء» والتطبيقات ذات السرعة العالية في الاستجابة.

وأوضح أن حالات الاستخدام هذه ستستخدم لأول مرة في تطبيقات مختلفة كالتطبيقات الصناعية التي تستخدم روبوتات الإنتاج التي تعمل لاسلكياً وبزمن استجابة سريع،

على النحو الأمثل، واستغلال الموارد والإمكانات البشرية والمادية المتوافرة بطريقة خلاقة، تعجل تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية.

وتعد استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي الأولى من نوعها في المنطقة، من حيث القطاعات التي تغطيها، ونطاق الخدمات التي تشملها، وتكاملية الرؤية المستقبلية التي تستشرفها، حيث تسعى في الأساس إلى تطوير وتنظيم أدوات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، بحيث تكون جزءاً لا يتجزأ من منظومة العمل الحكومي.

الشارقة

وجهة جاذبة ومفضلة
للشركات الاستثمارية

أصبحت إمارة الشارقة محط
اهتمام للشركات الاستثمارية العربية
والاجنبية، في ظل العديد من الحوافز
والتسهيلات التي توفرها لقطاع الأعمال في
مختلف المجالات، مما يجعلها وجهة مفضلة
للمستثمرين في الدولة.



الشارقة تستقطب كبرى الشركات عبر بيئة استثمارية فريدة ملتقى الاستثمار السنوي

بمختلف أحجامها واستثماراتها، بفضل البيئة الاستثمارية الخصبة التي توفرها حكومة الشارقة على صعيد التجارة العالمية، وانخفاض تكاليف الاستثمار، إضافة إلى دخول شركات كبرى في استثمارات جعلت الإمارة تحذو حذو المدن الاقتصادية العالمية.

و العامل الأهم لجذب الشركات هو قدرة الشركات على الوصول بكل سلاسة ويسر إلى أسواق المدن والدول المجاورة، نظراً لوجود مطارات وموانئ على أعلى مستوى وبإمكانها مقارعة المطارات والموانئ العالمية، كما لعبت المناطق الحرة دوراً محورياً أساسياً في خلق

وترمي إلى تعزيز الشراكات والروابط التاريخية مع رواد الأعمال العرب، الذين كانوا من أوائل المستفيدين من مناخ الأعمال في الإمارة قبل عدة عقود، كاشفاً عن أن حجم الاستثمارات العربية في إمارة الشارقة وصل نهاية 2015 إلى 2.5 مليار درهم.

سهولة العيش

إن العيش والعمل في دولة الإمارات وفي إمارة الشارقة بشكل خاص، يعد من الأهداف التي يتطلع إليها العرب و الاجانب، نظراً لما توفره الإمارة لهم من الأمن وسهولة العيش، والبدء بالأعمال، وتطويرها.

استقطاب كبرى الشركات

نجحت إمارة الشارقة في استقطاب عدد كبير من الشركات من شتى أنحاء العالم،

وطالما وضع المستثمرون العرب و الاجانب إمارة الشارقة في صدارة جهات الاستثمار التي يفضلونها، مدركين أهميتها كبوابة لأسواق ضخمة في المنطقة، بتعداد سكاني يصل إلى ملياري نسمة، وبحجم طلب يُقدَّر بنحو 10 تريليونات دولار في 2020، فضلاً عن ما تتيحه الإمارة من مساحات كبيرة من الأراضي المخصصة للاستثمار في المناطق الصناعية والحرة، التي يخدمها قطاع خدمات لوجيستية متطور.

وتزخر إمارة الشارقة بفرص واعدة، خصوصاً في قطاع السياحة والسفر، الذي يتوقع أن ينمو حجمه إلى أكثر من 5 مليارات درهم في 2019، وقطاع النقل والخدمات اللوجيستية، الذي سيصل حجمه إلى 7 مليارات درهم في العام نفسه، وأكثر من 8,76 مليار درهم، لقطاع الرعاية الصحية، فيما يتوقع أن يحقق قطاع البيئة والاستدامة في الإمارة قفزات كبيرة، لتتراوح قيمة القطاع بين 87.6 مليار درهم، وأكثر من 171 مليار درهم في 2030.

تعزيز الشراكات

و حققت إمارة الشارقة في 2016 ناتجاً مالياً إجمالياً بلغ 90 مليار درهم، بنمو وصل إلى 3% تواصل جهود تعزيز اقتصادها عبر الطروحات والمبادرات الفريدة من نوعها،



بيئة خصبة للاستثمار في الدولة، والتي باتت وجهة يقصدها الجميع.

وباتت الشارقة وجهة مفضلة للاستثمار على مستوى المنطقة والعالم، نظراً لتمييز موقعها الاستراتيجي وقربها من الأسواق الرئيسية، بفضل ما تقدمه من تسهيلات وخدمات مختلف قطاعات الأعمال، وهو ما يعزز من نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ويدعم مسيرة التنمية الاقتصادية في المنطقة.

و استطاعت الشارقة أن تفرض نفسها بقوة على خريطة الاستثمار في المنطقة، حتى

المناطق الحرة في الشارقة وجهات مثلى للاستثمار المحلي والأجنبي

أصبحت وجهة مفضلة للباحثين عن مكان آمن يوفر بيئة أعمال منفتحة تقدم تسهيلات عدة للمستثمرين، وبنية تحتية غنية ومتنوعة، حيث سعت بشكل دائم إلى تعزيز سبل التعاون بين القطاعين العام والخاص، عبر تأسيس شراكات مستدامة بين الجانبين.

المناطق الحرة وجهات مثلى للاستثمار

تتوافق المناطق الحرة في الإمارات مع المواصفات العالية، حيث أصبحت وجهة استثمارية مرغوبة بفضل قدرتها على تلبية كافة المتطلبات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال إتاحة الملكية الأجنبية بنسبة 100%، وجعلها معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية، وتتنوع تلك المناطق في كافة أرجاء

في الملتقى الذي يشكل منصة مهمة وحيوية تجمع أقطاب الاستثمار من الأفراد والشركات من كافة أرجاء المنطقة والعالم تحت مظلة واحدة وحيوية، بحضور نخبة من أبرز الشخصيات الأكاديمية والخبراء والتنفيذيين والمستثمرين، ورجال الأعمال، ما يشكل فرصة مميزة للمستثمرين لاستكشاف الفرص الاستثمارية المختلفة واتخاذ قرارات حول الوجهة المستقبلية لاستثماراتهم.

التيسير على المستثمرين

وتوفر إمارة الشارقة العديد من الإجراءات المتكاملة التي تهدف إلى التيسير على المستثمرين، وتزويدهم بكل ما يحتاجونه من بيانات وخدمات لوجستية تكفل لهم بدايات قوية لمشاريعهم، فضلاً عن إطلاعهم على فرص الاستثمار في القطاعات التي تعتبرها إمارة الشارقة حيوية لاقتصادها في الوقت الراهن. وأكد أهمية المشاركة

نجحت إمارة الشارقة في استقطاب عدد كبير من الشركات من شتى أنحاء العالم بمختلف أحجامها واستثماراتها

٥٥

للاستثمارات الحرة تنصدر أولويات هذه المناطق، حيث يأتي هذا الحرص انسجاماً مع التوجيهات السامية لصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة في مواصلة جهود التطوير والتحديث والمضي قدماً في كل ما من شأنه دفع مسيرة التقدم بالإمارة، من خلال تطبيق وتفعيل كافة الأفكار المبتكرة والتطويرية، وتحقيق الإنجازات ضمن معايير الجودة والتميز العالمية.

ويتواجد في المنطقتين ما يقارب 15000 شركة من 157 دولة حيث تستقطب المنطقتان كبريات الشركات التي تعمل في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها، لتشكلا تكاملاً في نوعية الأنشطة الموجودة بهما، حيث لكل منطقة ميزاتهما، كما تعمل إدارة المنطقتين جاهدة على استقطاب استثمارات جديدة من خلال البحث والاستكشاف لمناطق مستثمرين جدد محتملين في مختلف قارات العالم وتحديداً في الأوروبية والأمريكيتين الشمالية والجنوبية وأستراليا. تنفيذاً لاستراتيجية توسعية تستهدف مراكز الاستثمار ورؤوس الأموال حول العالم.

وقد حققت المنطقتان خلال الأعوام الأخيرة إنجازات ملحوظة من خلال خطط استراتيجية مدروسة، اعتمدت بشكل كبير على أهمية التوسع والانتشار، ما أسهم في رفع معدلات



المعايير الدولية في تقديم الخدمات النوعية التي ستساعد على جذب الاستثمارات للعمل بجو استثماري آمن وبنية تحتية قوية وإدارة حديثة بعيدة عن البيروقراطية وحرية انتقال رؤوس الأموال، وكذلك الإعفاء الكامل من الضرائب على المنتجات والجمارك على المواد المستوردة لهذه المناطق والمصدرة منها للخارج، إضافة للملكية الكاملة للشركة، ما يتيح فرصا كبيرة للصناعات والمنشآت التجارية والخدمية النجاح والاستمرار، إذ إن توفير التسهيلات

الدولة، وقد أصبحت الشارقة مقرا لأفضل المناطق الحرة لما يتوافر لهذه المناطق من بنية تحتية متطورة لكافة الأنشطة التجارية والصناعية بأنواعها الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وباعتبارها مركزا لتوزيع البضائع والمنتجات من شتى الدول المنتجة في أسواق الدولة، وفي كافة أرجاء العالم.

و تتبنى هيئة المنطقة الحرة لطار الشارقة الدولي وهيئة المنطقة الحرة بالحميرية أفضل



بيئة استثمارية خصبة توفرها حكومة الشارقة على صعيد التجارة العالمية وانخفاض تكاليف الاستثمار

الخدمات التي تساعد على إيجاد بيئة عمل مثالية للشركات العاملة في المنطقتين.

المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي

تأسست هيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي بالمرسوم الأميري رقم 2 لسنة 1995 الصادر عن صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة في 8-5-1995، وتراعي المنطقة الحرة في خطتها المستقبلية أهمية اتفاقية التجارة الدولية وعضوية دولة الإمارات فيها بغرض تشجيع الاستثمار وفتح مجالات التصنيع وتيسير الإجراءات لتحقيق أعلى عائد

العالمية في حماية البيئة، والحفاظ على صحة وسلامة الموظفين، يعززها التزام المنطقتين بمسؤوليتهما تجاه المجتمع المحلي من خلال المشاركة والرعاية للعديد من الأنشطة التي تدعم قضاياها.

خدمات متنوعة

تقدم إدارة المنطقتين للمستثمرين باقة من الخدمات الإدارية والتراخيص تحت سقف واحد، إضافة لخدمات الدعم الفني من خلال مجموعة من الخدمات المربوطة بباقة مميزة من الحلول التقنية التي ترقى إلى متطلبات الشركات المتخصصة في قطاع التكنولوجيا والطامحة إلى التوسع عالمياً وغيرها، تقدمها إدارة نظم المعلومات.

كما تقدم المنطقتان مجموعة من خدمات الدعم منها: إدارة الهندسة والمشاريع التي تقدم باقة من الخدمات الاختيارية والحلول للمستثمرين من خلال التصميم الداخلي، وكذلك إدارة المرافق والخدمات الزراعية والأمن وغيرها من

النمو، وجاء ذلك من خلال الوقوف عن قرب من المستثمرين، وكيفية التعامل معهم، وتلبية رغباتهم وحاجاتهم، والوصول إليهم أينما كانوا، لشرح الصورة المتكاملة، وتحفيزهم على المضي قدماً في الاستثمار بالشارقة.

بيئة عمل مميزة

كوجهات مثلى للاستثمار تعمل إدارة المنطقتين على توفير حلول متكاملة لجذب المستثمرين الدوليين والإقليميين الباحثين عن بيئة عمل فريدة ومتميزة في خدماتها من خلال فريق عمل متعدد الجنسيات يتمتع بطيف واسع من الخبرات المتميزة على المستويين المحلي والدولي لتطبيق أفضل المعايير العالمية، ولتقديم الخدمة المتميزة، بوجود كفاءات وطنية بشرية ملتزمة بأداء رسالة المنطقتين على أكمل وجه وفي بيئة عمل مريحة محورها العملاء والمستثمرون من شركات إقليمية وعالمية تتخذ من المنطقة مقاراً لها لتوسيع وتشغيل عملياتها محلياً وعالمياً، إضافة لالتزام المنطقتين بالمعايير

الأخرى فإنها توفر مجموعة من الخيارات ضمن تكاليف نقل منخفضة مع خدمات ووسائل اتصال متطورة ومرتبطة فيما بينها بشبكة طرق سريعة.

وقد منحها موقعها الجغرافي الفريد العديد من المميزات، فتحوّلت إلى صرح تجاري مطل على السواحل الشرقية والغربية لتسهيل عمل المستثمرين، كونها ملاصقة لمطار الشارقة الدولي وعلى بعد دقائق قليلة من مدينتي الشارقة ودبي والموانئ الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمطلّة على الخليج العربي، كما أنها تبعد 120 كلم عن ميناء خورفكان المحاذي للمحيط الهندي.

كل هذه الميزات جعلت منها الوجهة المثالية للباحثين عن الاستثمار الناجح لجميع الأعمال التي تحتاج إلى السرعة في الأداء والكفاءة، فهي توفر مرافق تتمتع بأحدث التقنيات، بما فيها: مكاتب تنفيذية مجهزة ومكيفة، مستودعات بأحجام مختلفة مع مكاتب ملحقة، أراضٍ للإيجار يتم بناؤها بما يتناسب مع حاجات المستثمرين، منطقة لتخزين الحاويات ومستودعات للتخزين، ما يوفر قاعدة مثالية للتصنيع والتجميع والتعبئة والتغليف،

الاستيراد، إعادة التصدير، الأنشطة التجارية وأنشطة القيمة المضافة.

خدمات مقدمة للمستثمرين

أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها الهيئة لجميع الراغبين في الاستثمار، فهي تبدأ من إجراءات التراخيص (الرخص التجارية والصناعية والخدمية/المهنية)، إجراءات الكفالة وتأشيرات

الأموال الوطنية والأجنبية والمساهمة في تعزيز ثقة المستثمرين وتوفير المناخ الملائم لتشجيع وحماية الاستثمارات القائمة بأنواعها، كما حققت المنطقة خلال الأعوام القليلة الماضية معدلات نمو مميزة في عدد الشركات العاملة بها وحجم الاستثمارات التي توظفها هذه الشركات.

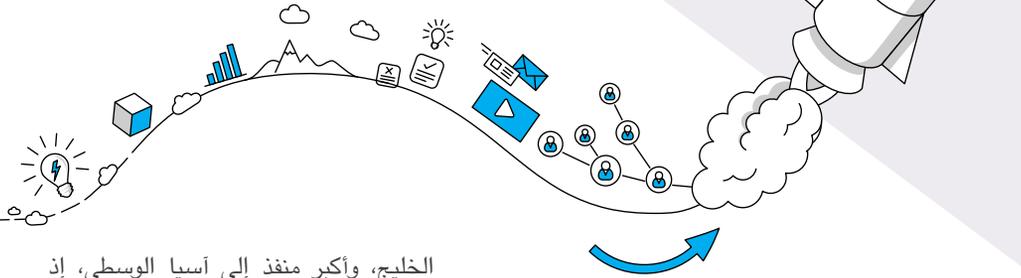
وتقسم القطاعات الاستثمارية إلى ثلاثة أقسام: القطاع التجاري: التجارة العامة، الاستيراد والتصدير

القطاع الصناعي: الصناعات الخفيفة والمتوسطة، التجميع والمعالجة، التخزين والتعبئة وغيرها.

قطاع الخدمات: تكنولوجيا المعلومات، الإعلام، صيانة الطائرات.

خدمات نقل بري وبحري وجوي

يعتبر مطار الشارقة الدولي الملاصق للمنطقة الحرة واحداً من أقدم المطارات في منطقة



الخليج، وأكبر منفذ إلى آسيا الوسطى، إذ تضيف شركات الشحن مزيداً من الفعالية لنقل البضائع لمختلف دول العالم، ويعتبر ذلك ميزة إضافية للشركات المستثمرة، وتستفيد الشركات القائمة في المنطقة الحرة لمطار الشارقة كذلك من مزايا جمركية على جميع البضائع التي تنقل بين جميع موانئ الشارقة والمنطقة الحرة أما مطارات وموانئ الدولة

قطاعات الاستثمار

من الخطط المستقبلية لدعم الاقتصاد المحلي والوطني.

كما أضحت تسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وتكوين وحدات إنتاجية صناعية وخدمية وتجارية، وذلك نظراً لما تستقطبه من رؤوس أموال جديدة تصب في عصب الحياة الاقتصادية وما توفره من فرص عمل للكوادر المواطنة المدربة والمؤهلة في هذا المجال.

وتعد المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي بمنزلة القلب من الجسد بالنسبة لحكومة الشارقة فيما يخص التجارة الحرة، فهي تمتد على مساحة تزيد على 6.1 مليون متر مربع من الأراضي الصناعية والتجارية، ويتواجد فيها آلاف الشركات من عشرات الدول ويعمل فيها آلاف من المستثمرين والموظفين والعمال.

تستقطب المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي كبرى الشركات التي تعمل في مختلف الأنشطة وفي مختلف القطاعات ويأتي ذلك في إطار توفير الإمكانيات والمقومات الأساسية لجذب المزيد من هذه الاستثمارات من رؤوس



دخول شركات كبرى في استثمارات جعلت الشارقة تحذو حذو المدن الاقتصادية العالمية

في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 1995، إذ تبلغ مساحتها نحو 22 مليون متر مربع من الأراضي الصناعية والتجارية الرائدة، إضافة إلى مساحات خالية للتوسعات المستقبلية، وتحتوي على منفذ بحري بعمق 14 متراً حيث يوجد ميناء الحميرية الذي يخدم المنطقة الحرة بالدرجة الأولى، وقد تم تصميم الميناء لاستقبال السفن العملاقة والمخصصة للبتروكيماويات والبضائع المختلفة، كما يضم أرصفة مخصصة لتفريغ حمولات الشحن للبضائع العامة إلى جانب الميناء الداخلي

بها وحجم الاستثمارات التي توظفها هذه الشركات، وذلك نتيجة للجهود التطويرية التي بذلت في المنطقة والموارد التي وظفت في سبيل إيجاد القوى العاملة الفاعلة والقادرة على تحمل الأعباء والمسؤوليات خاصة فيما يتعلق بتطوير البنى التحتية القادرة على استيعاب توجهات السوق الحالية والمستقبلية، وينعكس نجاح خطط وبرامج المنطقة تلك المشاريع الحيوية التي تم تنفيذها لمقابلة الزيادات الحاصلة في عدد الشركات والتوسعات التي قامت بها الشركات القائمة في المنطقة الحرة في الفترة الماضية.

هيئة المنطقة الحرة بالحميرية

تأسست هيئة المنطقة الحرة في الحميرية في مدينة الشارقة بموجب مرسوم أميري صدر

الموظفين العاملين لدى المستثمر، إلى جانب الاستفادة من عمالة وطاقة منخفضة التكلفة، تخصيص أماكن إقامة للعاملين في المواقع بكلفة زهيدة، توفير الخدمات الاستشارية في مجال الحاسب الآلي والتدريب على شبكة الإنترنت، الخدمات القانونية، خدمات البريد السريع، مكتب للتخليص الجمركي، بنوك، مطاعم، مكتب بريد، وكالة سفريات، عيادة طبية، وسائل النقل من وإلى المدينة، الخدمات الأمنية وغيرها من الخدمات التي تجعل منها مدينة الأعمال المثالية في الشرق الأوسط.

جهود تطويرية

وعلى مدى الأعوام الماضية حققت المنطقة الحرة معدلات نمو قياسية وغير مسبوق على المستوى المحلي والعالمي في عدد الشركات العاملة

الاطراف. كما أنها مهيأة لاستقطاب المزيد من الصناعات الثقيلة والمتوسطة بفضل توفر كل المقومات والتسهيلات والحوافز التي تقدمها لرجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب والبنية التحتية فيها.

وبفضل تلك الميزات وكافة الجهود المبذولة فيها أصبحت المنطقة الحرة بالحميرة نقطة جذب رئيسية للاستثمارات الأجنبية الصناعية والتجارية والخدمية وأضحت تسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في دعم الاقتصاد الوطني.

شركات عالمية

تتواجد ضمن الاستثمارات على الميناء الداخلي بالمنطقة الحرة في الحميرة شركات عالمية متخصصة في الملاحة البحرية والحفريات البترولية والهندسة والخدمات والصناعات الغذائية وصيانة المعدات البترولية وصناعة زيوت المحركات وبناء السفن والقوارب البحرية، مما يشكل قيمة مضافة تتماشى مع الاستراتيجية الهادفة الى جعلها منطقة صناعية نموذجية على مستوى الشرق

بعمق 9 أمتار ليستوعب السفن الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وتمتاز المنطقة الحرة بالحميرة بموقعها الاستراتيجي المميز في إمارة الشارقة بين ثلاث قارات وبنية تحتية متطورة وشبكة طرق حديثة، الأمر الذي يجعل منها حلقة وصل بين الدول المجاورة والعالم، سواء عن طريق البر أو البحر أو الجو وتعتبر ثاني أكبر منطقة حرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومن بين أضخم المناطق الحرة في الشرق الأوسط. يستثمر فيها الآلاف من الشركات من مختلف دول العالم، تمثل عدداً من القطاعات الصناعية (الخفيفة والثقيلة) والتجارية الرائدة كقطاع النفط والغاز والبتروكيماويات والحديد والبناء والأغذية والملاحة البحرية، في بيئة مستقرة وأمنة ومزودة بالخدمات المسيرة والمرافق التكميلية والبنية التحتية على مستوى عالمي تسهم في ازدهار استثماراتهم، إضافة لسهولة الحصول على الرخص التجارية من خلال الإجراءات السريعة والمبسطة ما جعلها من أسرع المناطق نمواً في الشرق الأوسط.

وتلتزم المنطقة الحرة بالحميرة بمراعاة أفضل وأحدث الوسائل التقنية والعلمية بهدف استقطاب المزيد من الشركات المتخصصة في الصناعات البحرية الملاحية وتصميم وبناء وصيانة السفن بأنواعها وأحجامها المختلفة، كما أصبحت تشكل عامل جذب للاستثمارات المحلية والعالمية لما توفره من خدمات وتسهيلات ومزايا حيث تلعب دوراً حيوياً في مجالات الصناعة والتجارة وخدمة الاقتصاد الوطني ولما يتوفر لها من إمكانيات وجاهزية في البنية التحتية التي تمنح رؤوس الأموال الأجنبية خيارات أوسع في العمل بأسواق الدولة والدول المحيطة.



تحفيز المسؤولية

المجتمعية يزيد الانتاجية
ويعزز الاستدامة

تسعى حكومة دولة الإمارات إلى إحداث تحول جذري في مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات، من خلال الانتقال من مجرد المساهمة في الأنشطة الخيرية إلى إطلاق مبادرات إنمائية محكمة التنظيم على المستوى الوطني؛ وبعبارة أخرى، فإن حكومة الإمارات العربية المتحدة تهدف إلى إقامة مشاريع مبتكرة للتنمية المستدامة تماشياً مع استراتيجية البلاد للتنمية الشاملة على المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

و تعزينا للمفهوم العصري الأعم والأشمل للمسؤولية المجتمعية للشركات و مأسسته وتنظيمه أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018 بشأن المسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت.

ويهدف القرار إلى وضع الإطار التنظيمي لمساهمات المسؤولية المجتمعية، وآليات توثيقها وإدارتها وتوجيهها في الدولة، ووضع الإطار العام للحوافز والامتيازات لممارسة المسؤولية المجتمعية، وتحديد الأدوار والمسؤوليات للجهات المعنية، لتنظيم وتحفيز المسؤولية المجتمعية لدى الشركات والمنشآت.

ويراعى عند تنفيذ القرار، أن تستند المسؤولية المجتمعية إلى أسس اختيارية بحتة، تمارسها الشركات والمنشآت من منطلق رغبتها في العطاء المؤسسي، والمساهمة في تنمية المجتمع، من خلال المساهمة الاختيارية في المشاريع المدرجة في المنصة الذكية للمسؤولية المجتمعية التابعة للصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية.



مؤشر وطني سنوي
للمسؤولية المجتمعية بناء
على المساهمة بالمشاريع



إحدى المبادرات البيئية لوزارة الاقتصاد ضمن مسؤوليتها المجتمعية

٢٢ ممارسات المسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت، تشمل المساهمة في تطوير المجتمع، من خلال تقديم المساهمات النقدية والعينية

ومكافأتهن ومدة العضوية فيه واجتماعاته قرار من الوزير.

وينشئ الصندوق منصة ذكية للمسؤولية المجتمعية، تهدف إلى تنظيم المساهمات الاختيارية في المشاريع والبرامج التنموية المدرجة في المنصة، وتوثيق وتنسيق جهود المسؤولية المجتمعية، على أن تحتوي قاعدة بيانات شاملة لكل الشركات والمنشآت المدرجة. وتتضمن المنصة أيضاً، دراسات حول المسؤولية المجتمعية، وأدلة تعليمية وتدريبية، والحوافز والمزايا والشروط والأحكام المتعلقة بالحصول على العلامات، والجواز الخاص بالمسؤولية المجتمعية الصادرة عن المجلس.

المنوطة به، على أن تتحمل وزارة الاقتصاد النفقات التأسيسية للصندوق. ويتولى الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية، إنشاء منصة ذكية للمسؤولية المجتمعية.

وتنظيم إدراج الشركات والمنشآت والجهات المستفيدة والمشاريع والبرامج فيها، وترويج ونشر ثقافة المسؤولية المجتمعية، ومتابعة تنفيذ مشاريع وبرامج المسؤولية المجتمعية المدرجة في المنصة.

مؤشر

كما يعلن الصندوق، نتائج المسؤولية المجتمعية سنوياً، ويعد مؤشراً وطنياً للمسؤولية المجتمعية بشكل سنوي، بناء على نسب المساهمة في المشاريع وبرامج المسؤولية المجتمعية، والمعايير والضوابط التي يحددها المجلس. ويكون لصندوق مجلس أمناء، برئاسة وزير، ويصدر بتشكيل المجلس، وتحديد عدد أعضائه

٢٣ وضع الإطار التنظيمي للمساهمات المجتمعية وآليات توثيقها وإدارتها وتوجيهها في الدولة

وبحسب القرار:

إن ممارسات المسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت، تشمل المساهمة في تطوير المجتمع، من خلال تقديم المساهمات النقدية والعينية، وتبني سياسات صديقة للبيئة في الإنتاج والعمل، وتعزيز روح الابتكار والبحث العلمي.

صندوق وطني

وينشأ بموجب القرار، الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية، كجهاز إداري اتحادي، يلحق بوزير الاقتصاد، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، والأهلية القانونية اللازمة لمباشرة الاختصاصات



مجلس الوزراء يصدر القرار رقم 2 لسنة 2018 بشأن المسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت

المساهمة في الأنشطة الخيرية إلى إطلاق مبادرات إنمائية محكمة التنظيم على المستوى الوطني.

وقال الكيت إن قرار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد، في غاية الأهمية، حيث يوفر الإطار والغطاء القانوني والمالي لاستراتيجية

القطاع الخاص لحثها على القيام بمسؤوليتها المجتمعية في عام زايد الخير.

وقال الكيت إن هذه المبادرات تشمل منح امتيازات مالية وحوافز وتسهيلات لشركات القطاع الخاص المتميزة في مجال المسؤولية المجتمعية أبرزها تخصيص نسبة من عقود المشتريات الحكومية لها، مؤكداً على أنه سيتم إدراج هذه الحوافز والتسهيلات في القانون الاتحادي بشأن المسؤولية المجتمعية المزمع إعداده ضمن مسار المنظومة التشريعية ذات الصلة بأهداف عام الخير.

وذكر أن المبادرات الجديدة تشمل بوابة ذكية للمسؤولية المجتمعية للشركات، تهدف إلى تقديم معلومات عن استراتيجية الحكومة الاتحادية للتنمية والمشاريع والمبادرات ذات الصلة، وتمكين الشركات من الدخول إلى تفاصيل تلك المبادرات والبرامج والمشاريع، كما تشمل مبادرة بعنوان جواز المسؤولية المجتمعية، عبارة عن مكافآت كبيرة للشركات الخمس الأكثر تميزاً في مجال المسؤولية المجتمعية للشركات.

وشدد على أن الوزارة تهدف إلى إحداث تحول جذري في مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات، من خلال الانتقال من مجرد

أهمية كبيرة

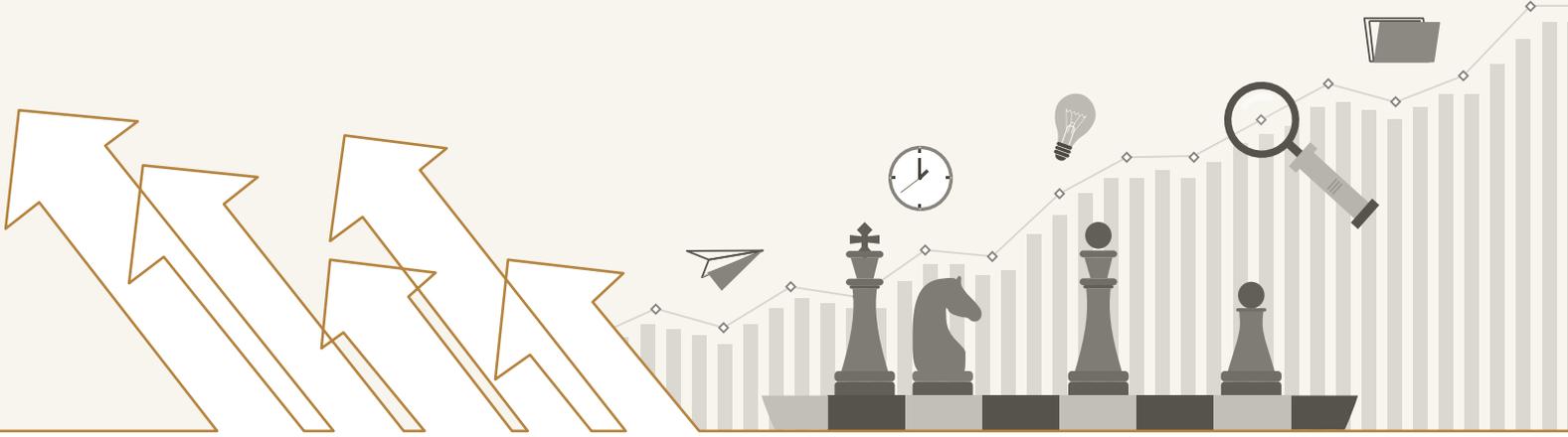
أكدت وزارة الاقتصاد على أهمية قرار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بشأن المسؤولية المجتمعية للشركات، مثنياً على قرار سموه بإنشاء صندوق وطني ومنصة ذكية لتحفيز الشركات على أداء دورها المجتمعي.

وقال سعادة جمعة محمد الكيت، الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، إن الوزارة تثمن قرار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لتعظيم الدور المجتمعي للشركات. ونوه بأن القرار يدعم ويؤكد الاستراتيجية التي أعدتها الوزارة لتحفيز وتشجيع الشركات على أداء دورها المجتمعي.

موضحاً أن هذه الاستراتيجية تتضمن 11 مبادرة لتطوير ودعم بيئة عمل شركات

تبنى سياسات صديقة
للبيئة في الإنتاج والعمل،
وتعزيز روح الابتكار
والباحث العلمي





النقدية والعينية وتبني سياسات الرفق بالبيئة في الإنتاج والعمل وتعزيز روح الابتكار والبحث العلمي والمساهمة في تقديم حلول للمشكلات أو التحديات التي تواجه المجتمع، فضلاً عن إرساء ثقافة المسؤولية المجتمعية في الشركات والمنشآت من خلال وضع استراتيجيات مستدامة للمسؤولية المجتمعية.

ومن شأن إنشاء الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية بموجب القرار، تنظيم دور الشركات وضبط أدائها المتعلق بالمسؤولية المجتمعية، لا سيما وأنه سيعمل على تأسيس منصة ذكية تنظم إدراج الشركات والمنشآت والجهات المستفيدة والمشاريع والبرامج فيها، والترويج لثقافة المسؤولية المجتمعية ومتابعة تنفيذ مشاريعها وبرامجها المدرجة في المنصة ومنح علامة المسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت التي تتفق مع المعايير والشروط والضوابط الصادرة عن المجلس.

و يُطوّر وينظم القرار ويزيد انخراط القطاع الخاص في بناء مجتمع أشد تماسكاً وازدهاراً في دولتنا الحبيبة، التي لم تدخر حكوماتها الاتحادية والمحلية جهداً في سبيل تيسير عمل الشركات ومزاومتها الأنشطة كافة في جميع القطاعات.

الوزارة ومبادراتها، منوهاً بأن هذه المبادرات تشمل منح امتيازات مالية وحوافز وتسهيلات لشركات القطاع الخاص المتميزة في مجال المسؤولية المجتمعية، أبرزها تخصيص نسبة من عقود المشتريات الحكومية لها. وأكد أن الوزارة تتطلع لإدراج هذه الحوافز والتسهيلات في البرامج التنفيذية للقرار الجديد والخاص بالمسؤولية المجتمعية الذي صدر في فبراير الماضي.

وشدد على أهمية تضمن القرار إنشاء بوابة ومنصة ذكية للمسؤولية المجتمعية للشركات، بهدف تقديم معلومات عن استراتيجية الحكومة الاتحادية للتنمية والمشاريع والمبادرات ذات الصلة، وتمكين الشركات من الدخول إلى تفاصيل تلك المبادرات والبرامج والمشاريع.

ضبط للأداء

و اشاد مسؤولون وخبراء بالقرار الذي أصدره صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بشأن المسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت. لافتين إلى شمولية القرار للنواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من خلال تنظيم تقديم المساهمات

وزارة الاقتصاد تعمل على إطلاق 11 مبادرة لتطوير ودعم بيئة عمل شركات القطاع الخاص لحثها على القيام بمسؤوليتها المجتمعية في عام زايد الخير.

٥٥



المسرّعات الحكومية تعزز ريادة وتميز الإمارات عالمياً

تسعى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق الريادة والتميز عالمياً، نظراً لامتلاكها أسباب التقدم والتطور والتنمية كافة، وتطويرها آليات عمل مستقبلية، تتمثل إحداها بالمسرّعات الحكومية، كأداة فاعلة في الارتقاء بالعمل الحكومي، وتحقيق أسرع النتائج وأكثرها تأثيراً، مشكّلة بذلك الرؤية الطموحة، في التحول إلى آلية معتمدة في مجالات العمل الحكومي، بناء على أسس المرونة والانفتاح، والابتكار والشراكة والتكامل، تركّز فيه على العمل بروح الفريق الواحد، وتحقيق أفضل النتائج، وفق أعلى معايير التعاون والتنسيق بين الجهات الاتحادية كافة.

ويهدف وضع الحلول المبتكرة لمواجهة التحديات، تعمل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على تحويل الأفكار والمبادرات إلى

القرقاوي: المسرّعات الحكومية تعمل على تنفيذ سريع لعدد من المبادرات، للارتقاء بأداء القطاعات الحيوية في الدولة

د
المنصوري: برنامج زيادة عدد الشركات الناشئة الحديثة يهدف إلى تمكين رواد الأعمال الإماراتيين من تحويل أفكارهم التجريبية إلى شركات أعمال حرة ناجحة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بأن أهم ما تسعى إلى تحقيقه حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، هو تقديم أفضل الخدمات في العالم، لتسهيل حياة الناس وتحقيق سعادتهم، ممثلة النموذج الفريد كفريق واحد عالي الكفاءة والإنتاجية، يتبنى الابتكار وتحقيق الإنجازات التي تخطت المستهدفات والتطلعات، تتجلى بتوفير خدمات متكاملة، تختصر الوقت والجهد، وتلبي الاحتياجات بأعلى درجات الفعالية.

**فريق المسرعات الحكومية
الخاص بتحدي وزارة
الاقتصاد يهدف إلى وضع
خطة لدعم وزيادة شركات
ناشئة حديثة مبتكرة ودعمها،
خلال 100 يوم**

إن فكرة المسرعات الحكومية باعتبارها آلية عمل مستقبلية، جاءت بهدف رفع وتيرة تحقيق أهداف الأجندة الوطنية ومؤشرات أدائها، وتسريع الخدمات والبرامج السياسات، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية للحكومة، من خلال مساحات مبتكرة تعمل فيها فرق عمل مشتركة، تضم موظفي الصف الأول من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، والقطاعين الخاص والأكاديمي، ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة في مدة زمنية قصيرة، ترسيخاً لثقافة الابتكار والتميز في العمل الحكومي.

أفضل الخدمات

وفي سياق العمل الذي يقوم به فريق المسرعات الحكومية، يأتي تأكيد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة

تعتبر المسرعات الحكومية إحدى التوجهات المبتكرة التي تتبناها الحكومة في تحفيز الشراكة الفاعلة بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية

خطط وبرامج عمل تحقق أفضل النتائج، وتقود إلى تحقيق مؤوية الإمارات 2071، في تعزيز موقع الدولة الريادي عالمياً، حيث تعتبر المسرعات الحكومية، إحدى التوجهات المبتكرة التي تتبناها الحكومة في تحفيز الشراكة الفاعلة بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية.

وجاءت الدفعة الثالثة للمسرعات الحكومية متبينة تنفيذ مبادرات الاجتماعات السنوية للحكومة، التي عقدت في سبتمبر الماضي، متضمنة 11 تحدياً، تقوده فرق عمل خاصة من 7 جهات حكومية اتحادية، في قطاعات الاقتصاد والبنية التحتية والقضاء والبيئة والتقنية والتوطين، تعمل من خلالها على إنجاز التحديات المطلوبة خلال 100 يوم، لتسهم في تحقيق الشراكة والتنسيق بين الجهات الاتحادية والحكومات المحلية كافة، تسهم في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة للدولة، عبر إطلاق برنامج وطني يتضمن تعزيز عمل صناديق رأس المال الاستثماري، وتأسيس وتنفيذ مخطط شمولي توافقي وطني للبنية التحتية للدولة، ومنظومة فصل في الجرح البسيطة والدعاوى التي لا تتجاوز المطالبة فيها 100 ألف درهم، واستخدام تطبيق ذكي وموحد للعنونة والإرشاد المكاني على مستوى دولة الإمارات.



الحلول للتحديات، للانتقال إلى المستقبل، والمشاركة الفاعلة في صنعه، بما يحقق الخير لها وللعالم»، ليصبح الفريق الذي يعد الأول من نوعه عالمياً، معيّراً عن مرحلة جديدة، تحقق طموح الناس، وتؤسس للأجيال المقبلة، في أربعة مجالات أساسية، هي: المؤشرات الوطنية، والسياسات والبرامج والمبادرات، والخدمات الحكومية، وتحقيق التميز في العمل الحكومي، بأساليب عمل ريادية ومبتكرة، تفضي إلى تحقيق نتائج سريعة ومستدامة.

الدفعة الثالثة للمسرعات الحكومية

تعمل الدفعة الثالثة من المسرعات الحكومية على تسريع تنفيذ مبادرات حكومة الإمارات التي عقدت في سبتمبر الماضي بأبوظبي. وأكد معالي محمد عبدالله القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل أن المسرعات الحكومية تمثل توجهاً مبتكراً تتبناه حكومة دولة الإمارات، لتحفيز التكامل وتعزيز الشراكة الفاعلة بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، بما يدعم المساعي لتحقيق مؤوية

إن مقدره المسرعات الحكومية، على توفير عدد من الخدمات المساندة لدعم فرق العمل الحكومي، جعلت من دولة الإمارات العربية المتحدة تتجاوز مقولة السباق مع الزمن، إلى المستقبل، كما عبّر عنه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، مشيراً إلى أن «الدول الناجحة لا تقاس بحجمها، وإنما بسرعتها في تحقيق الإنجازات، وابتكار

الدفعة الثالثة للمسرعات الحكومية تتضمن 11 تحدياً ومشاركة فرق عمل خاصة من 7 جهات حكومية اتحادية

فكرة المسرعات الحكومية تعتبر آلية عمل مستقبلية بهدف رفع وتيرة تحقيق أهداف الأجندة الوطنية ومؤشرات أدائها



رسوم التسجيل للفئة الثانية من العلامات التجارية، ودعم شبكة الحاضنات في الدولة. وقال معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد إن برنامج زيادة عدد «الشركات الناشئة الحديثة» يهدف إلى تمكين رواد الأعمال الإماراتيين الشباب والطلبة الجامعيين من تحويل أفكارهم التجريبية ومشروعاتهم البحثية إلى شركات أعمال حرة ناجحة وقادرة على تحقيق نتائج ملموسة ومجدية اقتصادياً.

البيانات المكانية

فيما يعمل فريق تحدي رفع الاستفادة من البيانات المكانية في مشروعات استخدامات الأراضي والبنية التحتية على المستويين الاتحادي والمحلي، الذي تقوده وزارة تطوير البنية التحتية، على بناء قاعدة بيانات موحدة واستعراضها في خريطة تفاعلية لدعم عملية اتخاذ القرار خلال 100 يوم، من خلال وضع التصورات الرئيسية لتأسيس مخطط شمولي توافقي وطني للبنية التحتية لدولة الإمارات وتنفيذه.

وأكد وزير تطوير البنية التحتية، الدكتور المهندس عبدالله بلحيف النعيمي، أن المخطط الشمولي لتنمية مناطق الدولة يهدف إلى بلورة منظومة لتعزيز التكامل بين الجهات الاتحادية المعنية بالبنية التحتية ونظيراتها المحلية، والمحليات بعضها مع بعض، ما يثمر العمل على مستوى الدولة كخريطة واحدة.

ولفت النعيمي إلى أن أولوية المخطط الشمولي، خلال المرحلة المقبلة، تتمثل في تقليل الفجوة بين الجهات الاتحادية والحكومات المحلية،



٢٢
تحويل الأفكار والمبادرات إلى خطط وبرامج عمل تقود إلى تحقيق مئوية الإمارات 2071، في تعزيز موقع الدولة الريادي عالمياً

دعم الشركات الناشئة المبتكرة

ويهدف فريق المسرعات الحكومية الخاص بتحدي وزارة الاقتصاد إلى وضع خطة لدعم وزيادة شركات ناشئة حديثة مبتكرة ودعمها، خلال 100 يوم، في مبادرة تستجيب لمخرجات الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، من خلال إطلاق برنامج وطني، خلال العام الجاري، يتضمن في مراحله الأولى تعزيز عمل صناديق رأس المال الاستثماري، وتخفيض

الإمارات 2071. وقال إن الدفعة الثالثة من المسرعات ستعمل على تسريع تنفيذ مبادرات الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، التي عقدت في سبتمبر الماضي بالعاصمة أبوظبي، للارتقاء بأداء القطاعات الحيوية التي تتضمن الاقتصاد والبنية التحتية والقضاء والبيئة والتقنية والتوطين، لتشمل 11 تحدياً تقود فرق العمل الخاصة بها سبع جهات حكومية اتحادية وفق رؤية مستقبلية.

وأضاف أن الإمارات تعبر مرحلة جديدة في بناء المستقبل، تركز على النتائج والعمل بروح الفريق الواحد، وفق أعلى معايير التنسيق والتعاون بين جميع الجهات، لوضع حلول مبتكرة لمواجهة التحديات وتحويل المبادرات إلى خطط وبرامج عمل يلمس نتائجها المجتمع، وتقود إلى تحقيق رؤية الإمارات، وتعزيز موقعها الريادي عالمياً.

اساليب عمل ريادية ومبتكرة لتحقيق نتائج سريعة ومستدامة

والعقارات ومراكز الخدمة، تقود وزارة الموارد البشرية والتوطين فرق عمل لتنفيذ عدد من المبادرات الوطنية المشتركة التي نتجت عن الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات، حيث ستعمل فرق المسرعات الحكومية على بناء شراكة مع الشركات والمنشآت في القطاعات الاستراتيجية لتعزيز مشاركة الكوادر الوطنية فيها من خلال توفير الفرص الوظيفية المناسبة، وتأهيل المواطنين للالتحاق بها بشكل فاعل ومستدام.

وتركز المبادرة على أربعة تحديات، هي: «زيادة عدد المواطنين في قطاع الطيران والنقل»، و«قطاع الاتصالات والتكنولوجيا» و«قطاع التطوير العقاري» و«قطاع مراكز الخدمة»، وستعمل فرق المسرعات على توظيف ما لا يقل عن 4000 مواطن إماراتي في القطاعات الأربعة من خلال توطين الوظائف، وخلق فرص جديدة خلال 100 يوم.

وقال وزير الموارد البشرية والتوطين، ناصر الهاملي، إن الوزارة عملت، خلال الفترة الماضية، على بناء شراكات استراتيجية وتعزيزها مع قطاعات الاتصالات والتكنولوجيا والطيران والنقل والتطوير العقاري، ومراكز الخدمة، والجهات الحكومية التي تنظم عمل هذه القطاعات، بهدف دعم ملف التوطين.

تبادل البيانات آتية

وسيزيد فريق عمل المسرعات الحكومية الخاص بتحدي تحسين الوقت المستغرق لتبادل البيانات



7 جهات اتحادية تقود فريقاً مشتركة لإنجاز 11 تحدياً خلال 100 يوم

والمحليات أنفسها، ما ينعكس إيجاباً على منظومة التوافق في استخدام الأراضي والطرق.

فيما يهدف تحدي محاكم المطالبات الصغرى، الذي تقوده وزارة العدل، إلى تسهيل الفصل بالدعاوى وتسريعه، حيث سيتم وضع إجراءات المحاكم وطرق تنفيذ أحكامها وتمثيل الخصوم فيها خلال عام 2018، ويستهدف فريق المسرعات تقليل الوقت اللازم لاستكمال المطالبات المدنية والجزائية، وإنشاء نظام لمحاكم المطالبات الصغرى في دولة الإمارات، خلال 100 يوم، عبر إنشاء المنظومة الخاصة بالفصل في الجناح البسيطة والدعاوى المدنية التي لا تتجاوز قيمة المطالبة فيها 100 ألف درهم في يوم واحد.

وأكد وزير العدل، سلطان سعيد البادي، أن مبادرة نظام محاكم المطالبات الصغرى تهدف

إلى إنشاء نموذج موحد في كل الجهات القضائية بالدولة على المستويين الاتحادي والمحلي لمحكمة المطالبات الصغرى، وإعادة النظر بإجراءات وطرق تنفيذ الأحكام وتمثيل الخصوم، تسهلاً وتسريعاً للفصل بالدعاوى. وقال إن الفريق يعمل على مراجعة وتطوير كل القوانين والتشريعات ذات الصلة، وتحديد أنواع المطالبات والدعاوى على المستويين المدني والجزائي التي ستشملها محاكم المطالبات الصغرى.

العنونة والارشاد المكاني

ويعمل فريق عمل المسرعات الحكومية الخاص بتحدي زيادة نسبة استخدام تطبيق ذكي وموحد للعنونة والإرشاد المكاني على مستوى دولة الإمارات، الذي تقوده وزارة التغيير المناخي والبيئة، على إنشاء نظام ذكي موحد للعنونة في دولة الإمارات «سنيار» والوصول إلى 2000 مستخدم فعلي خلال 100 يوم.

وفي تحدي زيادة عدد المواطنين في قطاعات الاتصالات والتكنولوجيا والطيران والنقل



7 تحديات

تحدي الاقتصاد: تعزيز عمل صناديق رأس المال الاستثماري ودعم شبكة الحاضنات.

تحدي تطوير البنية التحتية: وضع الحلول لرفع الاستفادة من البيانات المكانية في مشاريع استخدامات الأراضي.

تحدي العدل: إطلاق محاكم المطالبات الصغرى لتسهيل الفصل بالدعاوى وتسريعه.

تحدي التغير المناخي والبيئة: زيادة استخدام تطبيق «سنيار» كنظام ذكي وموحد للعنونة.

تحدي الموارد البشرية والتوطين: تمكين المواطنين من العمل في قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة ومستدامة.

تحدي هيئة تنظيم الاتصالات: تحسين وقت تبادل البيانات بين السجلات المحلية والسجل الوطني للأسماء التجارية.

تحدي الأمانة العامة لمجلس الوزراء: الارتقاء بآليات مراجعة التشريعات ذات الأولوية.

وتُعد مبادرة «باشر أعمالك في 15 دقيقة» إحدى مبادرات الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات الهادفة إلى تقليل زمن معالجة طلب التسجيل، وتقليل الإجراءات والمدة الزمنية عبر إنهاء الإجراءات اليدوية والمعاملات الورقية. وقال المدير العام للهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، حمد عبيد المنصوري، إن هذه الخدمة تهدف إلى تقليل الوقت المستغرق في عملية تبادل البيانات بين السجلات المحلية والسجل الوطني أثناء إنجاز المعاملات الحكومية.

الآنية والدقيقة بين السجلات المحلية والسجل الوطني، الذي تقوده الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، عدد مرات الاستعلام في السجل الاقتصادي الوطني من قبل المستخدمين بنسبة 55% خلال 100 يوم. أما بالنسبة لفريق المسرعات الحكومية الخاص بتحدي تقديم الطلب مرة واحدة، فسيعمل على التأكد من أن 90% من المقيمين يقدمون البيانات الشخصية والوثائق الثبوتية لممارسة الأعمال مرة واحدة من خلال منصة إلكترونية خلال 100 يوم.



"الاقتصاد" تحتفل باليوم الرياضي في جبل جيس



دخلت من خلاله الإمارة في موسوعة غينيس للأرقام القياسية، وقام بجولة على كافة مرافق المشروع بمشاركة موظفي وزارة الاقتصاد الذين قام العديد منهم بتجربة المغامرة واجتازوا أطول مسار انزلاقي في العالم.

وقال معالي سلطان بن سعيد المنصوري بهذه المناسبة: إن مبادرة اليوم الرياضي الوطني باتت محطة سنوية متميزة لتأكيد معاني المودة والانسجام التي تجمع فئات المجتمع الإماراتي، ويؤكد الاعتزاز بالهوية الوطنية.

الوزارة المساعد لقطاع التجارة الخارجية، إلى جانب عدد من المديرين والموظفين من مختلف قطاعات وإدارات ومكاتب وزارة الاقتصاد.

وتضمنت الأنشطة مجموعة من المنافسات الرياضية والترفيهية المفتوحة التي أقيمت بالتعاون والتنسيق بين البرنامج الوطني للسياحة بوزارة الاقتصاد وهيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة.

اطلع الوزير المنصوري على مشروع «جبل جيس فلايت»، الذي تم افتتاحه مؤخراً، ويعد أطول مسار انزلاقي في العالم، حيث

بحضور ومشاركة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، نظمت وزارة الاقتصاد في مارس الماضي مجموعة من الأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية المتنوعة لموظفيها بمناسبة اليوم الرياضي لوطني، وذلك في جبل جيس بإمارة رأس الخيمة.

حضر الفعاليات سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، وسعادة عبد الله بن أحمد آل صالح، وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية، وسعادة جمعة محمد الكيت، وكيل



رحلة ترفيهية لموظفي "الاقتصاد" إلى سفاري دبي



الحديقة مقسمة على ثلاث قرى رئيسية، وهي القرية العربية، القرية الأفريقية، وقرية السفاري، بالإضافة إلى منطقة الوادي، والتي تتوزع وفق أنظمة علمية وبحثية مدروسة، شيدت على أثرها منظومة الحياة الفطرية لطبيعة كل حيوان، إضافة لمختلف أنواع الأشجار التي تتماشى مع البيئات المختلفة في الحديقة، هذا إلى جانب المرافق والمطاعم والمظلات وحظائر الحيوانات وغيرها.

وكيل وزارة مساعد وعدد كبير من الكوادر الوظيفية. وتعد سفاري دبي إحدى مشاريع بلدية دبي و تمتد على مساحة واسعة لتوفر الموطن الجديد لأكثر من 2500 من الحيوانات تم جمعها من مختلف أرجاء العالم، ونقل بعضها من حديقة الحيوانات الحالية الواقعة في منطقة جميرا في دبي، حيث تضع هذه الحديقة المتميزة في أولوية أهدافها أن تصبح من أفضل 10 حدائق للحيوان في العالم.

نظمت وزارة الاقتصاد ممثلة بمكتب معالي الوزير رحلة ترفيهية لموظفي الوزارة في فبراير الماضي إلى "سفاري دبي" وذلك ضمن مبادرات السعادة والإيجابية.

شارك في الزيارة الترفيهية سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية وسعادة حميد بن بطي الوكيل المساعد لشؤون الشركات وسعادة يوسف الرفاعي الوكيل المساعد للخدمات المساندة وسعادة عبد الله الفن الشامسي



تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري مع ماليزيا

العربية المتحدة، ومملكة ماليزيا على الارتقاء برؤى الشراكة، وتمتين العلاقات الثنائية، ونقلها لأفاق أرحب لاسيما على الصعيد الاقتصادي والاستثماري، بعدما شهدت العقود الماضية تطور وازدهار مسيرة العلاقات على كافة الصعد.

ناقش اللقاء تعزيز مسيرة التعاون ولا سيما في مجالات الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز الشراكة في مجالات تطبيق المعايير الدولية للأطعمة الحلال والتعاون في المجالات المتعددة للاقتصاد الإسلامي، فضلاً على بحث سبل الارتقاء بقنوات الشراكة في القطاع السياحي بين البلدين. كما تضمن اللقاء مناقشة طلب الحكومة الماليزية، تسيير رحلات طيران مباشرة من دولة الإمارات إلى منطقة لنكاوي السياحية.



له، وذلك في العاصمة كوالالمبور، حيث تناول اللقاء بحث جوانب التعاون المشترك، وتعزيز مسيرة العلاقات بين البلدين الصديقين في ضوء حرص القيادة الرشيدة في دولة الإمارات

ستقبل فخامة / محمد نجيب تون عبد الرزاق، رئيس وزراء ماليزيا في مقر الحكومة الماليزية، في فبراير الماضي معالي سلطان سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، والوفد المرافق

بحث التعاون مع السويد بمجالات الابتكار و المشاريع الصغيرة

والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والطاقة المتجددة، فضلاً عن استعراض عدد من الفرص الواعدة لتعزيز مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

وأكد معالي الوزير المنصوري خلال اللقاء الذي عقد في فبراير الماضي على حرص دولة الامارات على تنمية وتعزيز علاقاتها الثنائية مع مملكة السويد الصديقة وخاصة في القطاعات الحيوية الهامة وخاصة منها التي تخدم مسيرة التنمية في الامارات وتعزز جهودها في التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الابداع والابتكار بسواعد وكوادر مواطنة مؤهلة متلخصة بالعلم والمعرفة.



تعزيز التعاون المشترك بين الامارات والسويد في القطاعات والمجالات الهامة للبلدين وخاصة مجال الابتكار وتكنولوجيا المعلومات

حث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد مع معالي مايكل دينبرغ وزير المشاريع والابتكار في مملكة السويد سبل

بحث تطوير التعاون الاقتصادي مع أستراليا

وأكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري ان دولة الإمارات تتمتع بعلاقات اقتصادية متينة مع أستراليا، وإن أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين شهدت في الفترة الماضية تنامياً مهماً مدفوعاً بتبادل الزيارات والوفود والفعاليات الاقتصادية، والتي كان آخرها وأكثرها أهمية في الأشهر الماضية انعقاد اللجنة الاقتصادية المشتركة الأولى بين البلدين أواخر العام الماضي بمدينة سيدني، والتي نتج عنها توصيات واتفاقيات مهمة لتعزيز التعاون والشراكة عبر عدد من المجالات الحيوية.



الأسترالي، سبل تطوير التعاون الاقتصادي بين دولة الإمارات وأستراليا في عدد من القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد مع معالي ستيفن شيوبو، وزير التجارة والسياحة والاستثمار

استعراض مرتكزات اقتصاد الدولة أمام منتسبيه "الدفاع الوطني"

حضر المحاضرة بمقر الكلية في أبوظبي في يناير الماضي مجموعة من دارسي دورة الدفاع الوطني الخامسة في كلية الدفاع الوطني ضمن مساق الاقتصاد، وأعضاء من هيئة التوجيه ومرتب الكلية.

وألقى معاليه عرضاً تقديمياً استعرض فيه محددات رؤية الإمارات 2021 وتركيزها على بناء اقتصاد تنافسي عالمي متنوع قائم على المعرفة والابتكار بقيادة كفاءات وطنية، وكذلك أبرز المقومات والمرتكزات التنموية للاقتصاد الوطني، مؤكداً أن مسيرة التقدم والنهضة الاقتصادية التي شهدتها دولة الإمارات على مدى السنوات والعقود الماضية ما زالت تواصل منحها الإيجابي في ظل رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة.



الدفاع الوطني بأبوظبي، بحضور اللواء ركن طيار رشاد محمد سالم السعدي، قائد الكلية.

ألقى معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، محاضرة حول اقتصاد دولة الإمارات، وذلك في مقر كلية

"العليا لحماية المستهلك" تناقش أثر تطبيق القيمة المضافة

ركز الاجتماع الذي عقد في يناير الماضي بفندق غراند حياة دبي على أهمية تطوير التنسيق بين كافة الجهات الاتحادية والمحلية المعنية بتطبيق الضريبة للتعامل بالصورة المثلى مع التحديات الناجمة عنها، وبحث سبل تطوير آليات التعاون لتعزيز الرقابة على الأسواق وضمان حماية المستهلك، حيث تم تأكيد أهمية تفعيل دور السلطات المحلية المختصة في متابعة الأسواق في كافة الإمارات وتعزيز الرقابة عليها والمساهمة بصورة فاعلة في استقبال الشكاوى والبت فيها. كما أكدت اللجنة أهمية تكثيف الجولات التفتيشية، واتخاذ الإجراءات العقابية والجزائية في حق المخالفين.



وذلك لمناقشة تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة في أسواق الدولة منذ مطلع العام الجاري.

اجتمعت اللجنة العليا لحماية المستهلك برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد رئيس اللجنة،

إطلاق منظومة عمل مشتركة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة

أطلقت وزارة الاقتصاد والهيئة الاتحادية للضرائب منظومة عمل مشتركة لمتابعة إجراءات تطبيق ضريبة القيمة المضافة ومكافحة مخالفاتها وذلك بالتعاون مع دوائر التنمية الاقتصادية والجهات المعنية في إمارات الدولة، وذلك بهدف تعزيز التدابير المتخذة لحماية حقوق المستهلكين وضمان استقرار الأسواق. جاء ذلك خلال الاجتماع التنسيق الذي عقد بمقر وزارة الاقتصاد بدبي في يناير الماضي، بحضور المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وخالد البستاني، مدير عام الهيئة الاتحادية للضرائب، وممثلين عن دوائر التنمية الاقتصادية والجهات المعنية بحماية المستهلك في مختلف إمارات الدولة.



"الاقتصاد" تبحث التعاون الاقتصادي والتجاري مع مولدوفا

المتنوعة التي يتمتع بها البلدان. جاء ذلك خلال اجتماع عقده الجانبان، في مقر الوزارة بأبوظبي في يناير الماضي، بحضور جمعة محمد الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية وعدد من مسؤولي الجانبين.

شهد الاجتماع متابعة نتائج الزيارة الأخيرة لوفد الدولة إلى مولدوفا في فبراير الماضي، والتي شكلت محطة مهمة لتسليط الضوء على أبرز مجالات التعاون وسبل تطويرها بالشكل الذي يخدم مصالح الطرفين.



للزراعة والتنمية الإقليمية والبيئية بجمهورية مولدوفا، مجالات التعاون المشترك وسبل تطويرها بالاستفادة من الفرص والإمكانات

ناقش عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية مع معالي إيوري أوسوريلو وزير الدولة

اجتماع طاولة مستديرة مع وفد تجاري مكسيكي

نخبة من ممثلي جهات حكومية ومن القطاع الخاص من البلدين.

ناقش الاجتماع الذي حضره سعادة جمعة الكيت الوكيل لمساعد لشؤون التجارة الخارجية، الذي عقد على هامش فعاليات المنتدى العالمي للأعمال لدول أمريكا اللاتينية، بفندق أتلانتس النخلة بدبي في فبراير الماضي، عدد من المحاور الحيوية لتعزيز أطر التعاون التجاري والاستثماري المشترك بين البلدين، بالتركيز على قطاعات الطيران والخدمات اللوجستية والزراعة والأمن الغذائي، وصناعة الحلال، والطاقة المتجددة، وخدمات التكنولوجيا المالية المعروفة بمصطلح "فيتك".



وسعادة روجيليو جارزا وكيل وزارة التجارة والصناعة في المكسيك، وبحضور سعادة فرانسيسكا اليزابيث ميندس ايسكوبار سفيرة المكسيك لدى الدولة، إلى جانب

عقدت وزارة الاقتصاد اجتماع طاولة مستديرة مع وفد تجاري مكسيكي، برئاسة كل من سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية،

تعزيز التعاون مع سلوفاكيا بمجالات الزراعة و"الحلال"

تعزيز التعاون والتنسيق في مجالات صناعة الحلال.

وأثنى معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري على نمو العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية سلوفاكيا على مدى السنوات الماضية، مشيراً إلى أن الإمكانيات والفرص الاقتصادية التي يتمتع بها البلدان تفتح آفاقاً أوسع لرفع معدلات تجارتها الخارجية بما يحقق فائدة ومصالح البلدين الصديقين.

حضر اللقاء الذي عقد في دبي في فبراير الماضي سعادة عبد الله المعيني مدير عام هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، وسعادة عبد الله العور المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي.



الشركات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. وركز الاجتماع على مناقشة فرص ومقومات التعاون الاستثماري في مجال الزراعة والمنتجات الغذائية، كما ناقش الوزيران آليات

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، مع معالي غابرييلا ماتشينا، نائب رئيس الوزراء ووزيرة الزراعة والتنمية بجمهورية سلوفاكيا سبل تطوير

الاطلاع على أحدث تقنيات استخراج وإنتاج اللؤلؤ الطبيعي

عن نقل وتطوير أحدث التقنيات والتكنولوجيات المتبعة في صناعة استخراج اللؤلؤ الطبيعي.

شارك في الزيارة في فبراير الماضي سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية وسعادة جمعة الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية.

وخلال الزيارة، قدم عبد الله راشد السويدي، صاحب المشروع، عرضاً مفصلاً حول عملية الاستزراع والتقنيات المتبعة خلال مراحل الإنتاج المختلفة بدءاً من نوعية وعينات المحار التي يتم زراعتها مروراً بمراحل استخراج اللؤلؤ باختلاف أحجامه وأشكاله، ثم عملية تسويقه تجارياً.



رأس الخيمة، وهو إحدى مشاريع ريادة الأعمال الوطنية المتميزة بالإمارة والتي نجحت في تطوير علامة تجارية ذات سمعة إقليمية وعالمية، فضلاً

قام معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، بزيارة ميدانية إلى مشروع استزراع اللؤلؤ الطبيعي بمدينة الرمس بإمارة

تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع كوستاريكا

الشركات الاقتصادية والارتقاء بها إلى مستويات أكثر تقدماً.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقد بمقر الوزارة بدبي في فبراير الماضي، بحضور سعادة فرانسيسكو شاكون ايرنانديس سفير جمهورية كوستاريكا لدى الدولة، فيما حضر من الوزارة سعادة جمعة الكيت الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية وسعادة عبد الله الفن الوكيل المساعد بوزارة الاقتصاد، وعدد من كبار المسؤولين من الجانبين.



بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، مع معالي ألكسندر مورا وزير التجارة الخارجية بجمهورية كوستاريكا مجالات التعاون التجاري والاستثماري القائمة بين البلدين، مع مناقشة عدد من الآليات لتنشيط وتنمية

اتفاقية ثلاثية لدعم رواد الابتكار

الفاعلة في زيادة عدد براءات الاختراع المسجلة في دولة الإمارات.

وقع الاتفاقية في مارس الماضي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، و معالي سارة بنت يوسف الأميري وزيرة دولة للعلوم المتقدمة ورئيسة مجلس علماء الإمارات، ومعالي سيف محمد الهاجري رئيس دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي. جاء التوقيع على هامش فعالية إطلاق برنامج أتمتة المركز الدولي لتسجيل براءات الاختراع التي نظمتها وزارة الاقتصاد، بحضور سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وسعادة الدكتور محمد المعلا وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون الأكاديمية للتعليم العالي.



الجهات الثلاث لدعم منصة رواد التكنولوجيا والابتكار "TIP" وتشجيع المبتكرين والمخترعين في الدولة ودعم ملف العلوم المتقدمة والمساهمة

وقعت وزارة الاقتصاد ودائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي ومجلس علماء الإمارات اتفاقية بهدف تعزيز التعاون المشترك بين

تعزيز التعاون مع تونس في مجالات السياحة والاستثمار

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، خلال استقباله، معالي سلمى اللومي الرقيق، وزيرة السياحة والصناعات التقليدية بالجمهورية التونسية سبل وفرص تطوير التعاون بمجالات السياحة والآثار. وأكد معالي الوزير المنصوري خلال الاجتماع أهمية استكمال التعاون في الملفات الاستثمارية السابقة التي نجحت في تأسيس قاعدة استثمارية حيوية عززت شراكة البلدين، إضافة إلى تكثيف الحوار لاستكشاف محركات جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري وإقامة المشاريع الاستثمارية في المجالات التي تخدم الأجندة الاقتصادية للبلدين خلال المرحلة المقبلة.



بحث جوانب التعاون المشترك مع كوريا

والتجارية بين البلدين في العديد من القطاعات الحيوية، مع مناقشة فرص الشراكات المحتملة في مجال الاقتصاد الإسلامي بمختلف محاوره. جاء ذلك خلال اجتماعاً موسعاً عقده الجانبان، في مقر وزارة الاقتصاد بدبي في فبراير الماضي، بحضور سعادة عبد الله محمد العور المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، وسعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي وكيل مساعد بوزارة الاقتصاد، وعبد الله صالح الحمادي مدير البرنامج الوطني للسياحة بالوزارة، إلى جانب نخبة من كبار مسؤولي الحكومة الكورية من أعضاء الوفد الزائر إلى الدولة.



الاستراتيجية والمالية بجمهورية كوريا الجنوبية إمكانات التعاون المشترك وتعزيز النشاط الراهن للعلاقات الاقتصادية

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، مع معالي كيم دونغ-يون نائب رئيس الوزراء وزير

تطوير الشراكات التجارية والاستثمارية مع باراغواي

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده معالي المنصوري مع كل من معالي كوستافو ليتي وزير الصناعة والتجارة ومعالي ليا جمينيز وزير المالية بجمهورية باراغواي، وذلك بمركز دبي التجاري العالمي في فبراير الماضي، بحضور سعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي، الوكيل المساعد في وزارة الاقتصاد، وبمشاركة سعادة أنخل بارشيني سفير الباراغواي الغير مقيم، وعدد من مسؤولي وفد جمهورية باراغواي الزائر إلى الدولة.



دولة الإمارات وجمهورية باراغواي، وسبل فتح أفق أوسع أمام شراكات بين القطاع الخاص من الجانبين في المجالات ذات الاهتمام المتبادل.

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين

تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري مع إسبانيا

التقى سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، سعادة خوسيه لويس كايسر، المدير العام لمكتب التجارة الدولية والاستثمار في مملكة إسبانيا، والوفد المرافق له، وذلك في مقر وزارة الاقتصاد في أبوظبي.

بحث الجانبان سبل تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين، واستعرضا العلاقات الاقتصادية القائمة وأبرز الجهود المشتركة التي تم اتخاذها خلال الفترة الماضية لتعزيز الشراكة في مختلف القطاعات ذات الاهتمام المشترك.



الاقتصاد و"التربية والتعليم" توقعان مذكرة تفاهم

وقعت وزارة الاقتصاد ووزارة التربية والتعليم مذكرة تفاهم بشأن التعاون المشترك في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وتسجيل براءات الاختراع، وذلك على هامش الفعالية التي نظمتها وزارة الاقتصاد لإطلاق برنامج أتمتة المركز الدولي لتسجيل براءات الاختراع، بحضور معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى، وزير الاقتصاد.

وقعت المذكرة سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وسعادة الدكتور محمد المعلا، وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون الأكاديمية للتعليم العالي، بحضور عدد من كبار المسؤولين من وزارة الاقتصاد وعدد من الجهات الحكومية المعنية.



بحث التعاون التجاري والاستثماري مع فرنسا

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصورى وزير الاقتصاد، ولودوفيك بوي سفير جمهورية فرنسا لدى الإمارات، سبل تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك، بالتركيز على القطاعات ذات الاهتمام المتبادل وفرص الشراكات المستقبلية خاصة في مجالات الابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي عقد في مقر الوزارة بدبي في مارس الماضي، حيث استعرض الجانبان التطورات الراهنة في العلاقات الاقتصادية والتجارية، والشراكات والاستثمارات القائمة وأفاقها المستقبلية، بالتركيز على أهمية تعزيز منصات تجمع رجال الأعمال والمستثمرين ورواد المشاريع الصغيرة والمتوسطة.



تطوير التعاون الاقتصادي بين الإمارات ومصر في 13 قطاعاً تنموياً

التجاري والجمركي والصناعي والتكنولوجي والسياحي، والمالي، وفي مجال المواصفات والمقاييس وأيضاً في الكهرباء والطاقة المتجددة والنقل والطيران وإدارة الموارد المائية، وعكست المناقشات تفاهما متبادلاً ورغبة مشتركة في الوصول بحجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين إلى مستويات جديدة أكثر تميزاً.

حضر أعمال اللجنة التي عقدت في مارس الماضي بالقاهرة، جمعة مبارك الجبيني سفير الدولة لدى مصر، والمهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، ومحمد صالح شلوح مستشار وزير الاقتصاد، وجمال الجروان الأمين العام لمجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج. كما ضم وفد الدولة المشارك في أعمال اللجنة عدداً من المسؤولين ورجال الأعمال.



وزير الاقتصاد ومعالى المهندس طارق قابيل وزير التجارة والصناعة المصري الفرص والتحديات للارتقاء بأفاق التعاون المشترك في 13 قطاعاً تنموياً شمل مجالات التعاون

استعرض الاجتماع الوزاري للجنة الاقتصادية المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، برئاسة كل من معالى المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

معرض #زوروا_الإمارات في روسيا

الحكومية المحلية في الدولة، وبمشاركة ممثلين عن شركات الطيران الوطنية ومجموعة من المنشآت الفندقية ومكاتب السفر ومنظمي برامج العطلات.

انطلق المعرض الذي استمر على مدى ثلاثة أيام من مدينة يكاترينبورغ في منطقة الأورال الروسية، ليحط رحاله في اليوم الثاني بمدينة سان بطرسبرغ غرب البلاد، واختتم أعماله في اليوم الثالث في العاصمة الروسية موسكو. وقد تضمنت فعالياته عدداً من الأنشطة والعروض المخصصة لإبراز المقاصد والخدمات والمرافق السياحية الجاذبة في دولة الإمارات.

وشهد المعرض في محطته الأخيرة بموسكو زيارة سعادة معضد حارب الخيلي سفير دولة الإمارات لدى روسيا، الذي أطلع على فعالياته وأجنته المتنوعة.



الإمارات العربية المتحدة، والترويج للمقاصد السياحية المتنوعة التي تزخر بها مختلف إمارات الدولة، وذلك بالتعاون مع الدوائر والهيئات السياحية وعدد من المؤسسات

نظم البرنامج الوطني للسياحة بوزارة الاقتصاد في مارس الماضي معرضاً متنقلاً في جمهورية روسيا الاتحادية للتعريف بالمقومات السياحية المستدامة التي تتمتع بها دولة

الترويج للسياحة الوطنية في ثلاث مدن هندية

جانب عدد من الجهات الحكومية المحلية المعنية بالقطاع السياحي، ومجموعة من مؤسسات وشركات السياحة والطيران والفنادق ومكاتب السفر والعطلات في الدولة.

تضمن المعرض عدداً من الأنشطة والفعاليات الرامية إلى إبراز مواطن الجذب السياحي والتعريف بالمعالم والخدمات والمرافق التي يقدمها القطاع السياحي الوطني في مختلف إمارات الدولة، حيث بدأ جولته من مدينة بنغالور جنوب الهند، وانتقل بعدها إلى مدينة أحمد آباد، ليختتم فعالياته غداً في بومبي شمال غربي الهند.



استمر اربعة أيام وشملت جولته ثلاث مدن هندية كبرى، بمشاركة الدوائر والهيئات السياحية في مختلف إمارات الدولة، إلى

نظمت وزارة الاقتصاد معرضاً سياحياً متنقلاً في جمهورية الهند تحت شعار "زوروا الإمارات"، في فبراير الماضي

تطوير التعاون مع أستراليا بمجال الصناعات الغذائية

وخاصة نيو ساوث ويلز في عدد من القطاعات ذات الاهتمام المشترك وخاصة تعزيز التعاون بمجال الزراعة والأغذية والمنتجات الحلال إضافة الى التعاون بمجال لابتكار.

حضر الاجتماع الذي عقد في أبوظبي في فبراير الماضي سعادة المهندس محمد أحمد بن عبدالعزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وسعادة عبد الله بن أحمد آل صالح، وكيل الوزارة لشؤون التجارة الخارجية، وعدد من المسؤولين في وزارة الاقتصاد والوفد المرافق للمسؤول الأسترالي.



الدولية في حكومة نيو ساوث ويلز الأسترالية سبل تطوير التعاون الاقتصادي بين الإمارات وأستراليا

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، مع معالي نبال بلير، الوزير المكلف بالصناعات

خطاب نوايا مع اليونان حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار

وقعت وزارة الاقتصاد ووزارة الشؤون الخارجية في الجمهورية اليونانية خطاب نوايا حول تعزيز التعاون في المجالات المرتبطة بالمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتعاون الابتكاري والتكنولوجي.

وقع خطاب النوايا في مارس الماضي معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، ومعالي جورج كاتروغالوس، الوزير المناوب للشؤون الخارجية بجمهورية اليونان، وذلك خلال اجتماع عقد على هامش ملتقى الأعمال الإماراتي اليوناني الذي تم تنظيمه في دبي بالتعاون وزارة الاقتصاد واتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة وغرفة تجارة وصناعة دبي.



بحث تعزيز التعاون التجاري مع بولندا

الخارجية، وسعادة زيبغنيو بابسكي، نائب وزير الزراعة والتنمية الريفية البولندي والوفد المرافق له. ناقش الاجتماع الذي عقد في فبراير الماضي سبل توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وركز الجانبان على رفع مستوى التعاون لزيادة التبادلات التجارية في مجال الأغذية، والتنسيق من أجل تعزيز الشراكة بين البلدين على مستوى القطاع الخاص، ولا سيما مؤسسات الأعمال المختصة بتجارة المنتجات الغذائية والاستثمارات الزراعية.



الغذائية والاستثمارات الزراعية المبتكرة. جاء ذلك خلال لقاء سعادة عبد الله بن أحمد آل صالح، وكيل الوزارة لشؤون التجارة

بحث وزارة الاقتصاد فرص تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين دولة الإمارات وجمهورية بولندا في مجال الزراعة والمنتجات

تنمية العلاقات التجارية مع الأرجنتين

بحث سعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، سبل تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الأرجنتين، خلال لقائه سعادة ميغيل براون سكرتير التجارة بوزارة الإنتاج الأرجنتينية، والوفد المرافق له، والذي يزور الدولة للمشاركة في معرض "غلفود 2018".

ناقش اللقاء الذي حضره سعادة جمعة الكيت وكيل وزارة مساعد لقطاع التجارة الخارجية فرص تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين، وركز على تنمية التبادلات التجارية وتطوير الاستثمارات والمشاريع في المجالات المتعلقة بالزراعة والإنتاج الغذائي وصناعة الحلال. كما بحث الجانبان سبل توطيد الشراكة على مستوى القطاع الخاص في هذا المجال.



بحث سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، سبل تعزيز أطر التعاون في مجالات الاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية مع إثيوبيا.

ناقش اللقاء جوانب التعاون القائمة في مجالات الاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية والسياحة والخدمات اللوجستية والشحن والنقل الجوي، مع استعراض الفرص المتاحة لتوطيد الروابط الاقتصادية والتجارية وتطوير أفاق العلاقات المشتركة بين البلدين.

جاء ذلك خلال استقباله معالي إيانا زويدي وزير التجارة الإثيوبي، والوفد الحكومي المرافق له، بمقر الوزارة بدبي، على هامش زيارتهم للدولة للمشاركة في أعمال معرض غلف فوود 2018، والذي يقام خلال الفترة من 18 حتى 22 فبراير الماضي بمركز دبي التجاري العالمي.

تعميق التعاون في مجال الاستثمار الزراعي مع إثيوبيا



تعزيز التعاون الاستثماري مع أيرلندا

الاهتمام وسبل تطوير الروابط بين مؤسسات تنمية وتطوير الاستثمار من الجانبين. حضر الاجتماع الذي عقد بمقر الوزارة بدبي في فبراير الماضي، هند اليوحي مدير إدارة الاستثمار بالوزارة، فيما حضر من الجانب الأيرلندي ممثل عن مؤسسة الاستثمار والتنمية الأيرلندية. أكد الجانبان خلال الاجتماع على أهمية العلاقات الثنائية التي تجمع الإمارات وأيرلندا خاصة على الصعيد الاقتصادي والتجاري، كما تم استعراض بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار والتسهيلات والحوافز المطروحة، مع التأكيد على أهمية تبادل الزيارات على المستويين الحكومي والقطاع الخاص لاستكشاف آفاق أوسع للشراكات الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.



خلال لقاءه مع سعادة بول كافانا سفير أيرلندا لدى الدولة. وناقش الجانبان خلال الاجتماع آفاق وإمكانات التعاون في القطاعات ذات

بحث سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، مجالات التعاون التجاري والاستثماري مع أيرلندا

"الاقتصاد" تنفذ 12 مبادرة وفعالية احتفاءً باليوم الدولي للسعادة

وفي الأنشطة الموجهة لفئة المتعاملين، نفذت الوزارة عدداً من المبادرات الرامية إلى تعزيز روح السعادة لدى متعاملها، منها مبادرة "تسعدكم اليوم" وكذلك مبادرة "يوم سعيد 100%". كما ينفذ الفريق التنفيذي للسعادة بالوزارة مبادرة "توكن السعادة" وفي مبادرة "إيصال السعادة"، تعمل الوزارة على طباعة الوجه المبتسم (Smiley) وعبارات عن السعادة خلف الإيصالات الذكية، بهدف إشاعة جو من السعادة ورسم الابتسامة على وجوه المتعاملين وتهنئتهم باليوم الدولي للسعادة.

كما تم تنفيذ مجموعة من المبادرات الداخلية التي تهدف إلى إشاعة روح السعادة والإيجابية في بيئة العمل ورفع مستوى رضا وسعادة الموظفين، منها مبادرة ورش السعادة والإيجابية وسحوبات السعادة والإيجابية، وغيرها.



وشملت أنشطة وزارة الاقتصاد لليوم الدولي للسعادة 12 مبادرة وفعالية متنوعة تستهدف فئات مختلفة في المجتمع، منها مبادرة "خصومات السعادة" ومبادرة "تصلكم وبحب" ومبادرة "لمسة سعادة".

تضمنت أجنحة الأنشطة والفعاليات التي نفذتها وزارة الاقتصاد احتفاءً باليوم الدولي للسعادة الذي وافق 20 مارس الماضي 12 مبادرة وفعالية استهدفت تعزيز بيئة السعادة والإيجابية لدى موظفي الوزارة وجمهور المتعاملين وعمامة أفراد المجتمع.